الحياة الطيّبة
السنة 26
العدد 50-51
صيف - خريف 2022م
أبحاث ودراسات

الفينومينولوجيا ونظريّة المعرفة الصوريّة -بحث في شروط إمكان العلم-

الدكتور خنجر حميّة[1]

تمهيد:

دفع التطوّر المذهل الذيّ حقّقته العلوم الطبيعيّة بمنهجها التجريبيّ، العلوم الإنسانيّة إلى استلهام مناهجها والاقتداء بطريقتها والسعي إلى التشبّه بها في دقّتها وصرامتها العلميّة. ولقد أحرزت هذه العلوم شيئًا من النجاح في مسعاها هذا، وحقّقت بعض التقدّم في ما يتّصل بطريقتها في معالجة قضايا ومشكلات بقيت زمنًا طويلًا مستعصية على أيّة معالجة. لكنّ ذلك سيؤديّ -حسب هوسرل- إلى تجاهل مشكلات أساس ذات طابع إنسانيّ خالص، حين لم تعد العلوم هذه سوى علوم للوقائع، وحين انشغلت بالمتغيّر العابر والمنقضي على حساب الثابت الراسخ والدائم من المعاني والدلالات والمقاصد، وبالتالي ستصبح عاجزة عن أن تقول شيئًا في ما يخصّ الإنسان بوصفه روحًا، وفي ما يتّصل بالأسئلة المرتبطة بوجودنا. هذا، وقد انشغلت كذلك بالأفكار والمبادئ الموجّهة للوعي باعتبارها نتاجًا لعلل خارجيّة، فوقعت في النسبيّة[2]، وهي نسبيّة ما لبثت أن امتدّت إلى الفلسفة نفسها، ذلك أنّه كيف يتأتّى للفيلسوف أن ينادي بحقائق ثابتة ويقينيّة

(1) باحث في الفكر الإسلاميّ والفلسفي، وأستاذ في الجامعة اللبنانيّة، من لبنان.

(2) Husserl, The crisis of European sciences and transcendental phenomenology, trans. by Said carr, northwestern univ. Press, Evanston, 1970, p 3.

طالما أنّ ما يحدّد فلسفته إنّما هو شروط خارجيّة محضة سيكولوجيّة أو تاريخيّة. وسيقود ذلك إلى أزمة علوم إنسانيّة خاصّة وأزمة علوم عامّة، حين فقدت الأساس الثابت الذي تقيم عليه بناءها، والمبادئ اليقينيّة القبليّة التيّ تؤسّس شرعيّة مناهجها وقوانينها استنادًا إليها... وستتبدّى بذلك الأزمة بما هي أزمة أسس بالدرجة الأولى أو أزمة أصول، وهو شيء يتطلّب إعادة طرح مشكلة الأسس هذه في العلم وفي الفلسفة على حدٍّ سواء من خلال صياغة نظريّة جديدة للعلم يجب أن يشكّل المنطق حجر الزاوية فيها، بما هو القاعدة التي استنادًا إليها يقام للعلم والفلسفة أساسهما المشترك وأصلها اليقينيّ القبليّ والثابت. وإذا كان المنطق هو الأساس الذي يفترض هوسرل أنّ كلّ نظريّة في العلم يجب أن تقوم عليه، وإذا كان المنطق مرادفًا للفكر أو للّوغوس (العقل)، صحّ القول إذًا إنّه ظلّ وفيًّا لنقطة الانطلاق الأرسطيّة والعقلانيّة في تبرير كلّ معرفة من جهة، وأنّه وضع المبادئ التي تسمح له بالردّ على دعاوى العلوم التي حاول كلٌّ منها صياغة فلسفة تتناسب مع تصوّره الخاصّ لمنهجه وموضوعه، شأن النفسانيّة أو النزعة التاريخيّة، أو الطبيعانيّة بكلّ صورها وأشكالها من جهةٍ أخرى.

إنّ عجز الإنسان الأوروبيّ -حسب هوسرل- عن تحمّل تبعات وجوده الروحيّ قاد بالضرورة إلى تلك الأزمة الشاملة للعلم والمعرفة، والتي تبدّت على شكل أزمة حضارة، وهي أزمة لن تجد علاجها في علوم نسبيّة احتماليّة ومتغيّرة كانت هي مظهر الأزمة وعلامتها الفارقة؛ أعني العلوم التي تكتفي بالملاحظة والتجريب، ولا في علوم تتّخذ من علوم الوقائع نماذجها؛ لأنّ العالَم الذي يراد له أن يعالج وأن تقدّم له الحلول للخروج من أزمته، ليس العالم الطبيعيّ الوضعيّ، بل العالم المحيط بالأنا الروحي[1]؛ وإنّما العلاج في العلم الكلّيّ اليقينيّ الذي يوجّه تلك العلوم كلّها ويمنح مناهجها

(1) Husserl, E. Phenomenology and the crisis of philosophy, trans. By quentin louer, new York, harper and row publishers,eng.tran., 1965, p 16.

مشروعيّتها ويعينها على صياغة مبادئها وتأسيس نظريّتها. وإذا كان لا بد من دراسة عالم الروح بهذه الطريقة العلميّة فإنّه يتعيّن أوّلًا البدء بإصلاح علم النفس ليصبح علم الوعي الخالص الذي يشكّل الأساس المطلق لكلّ علم، لا علم النفس الوضعيّ الذي يُعنى بأفعال الشعور المتغيّرة النسبيّة، والتي لا تستقرّ على حال. وبالتالي، سيبقى الإنسان الأوروبيّ عاجزًا عن مواجهة أزمته تلك ما لم يُعد بناء ذاته على أساس فلسفة علميّة[1].

وإذا كان هناك ما يقتضي أن نتّخذ كثيرًا من القرارات العمليّة، وأن نأخذ بأسباب التقدّم الذي وفّرته لنا علوم الوقائع، وأن نقرّ بما بلغته من تطوّر ودقّة وصرامة علميّة، فلا ينبغي أن يصرفنا ذلك عن قناعتنا بأنّ للفلسفة قيمة أبديّة، وأنّه من غير الجائز أن نضحّي بها من أجل منافع عمليّة، لأنّها وحدها ما يوفّر للإنسان المحدود حلولًا لأزمته الوجوديّة وإجابات عن أسئلة مصيره. ومهما كان الجهد الذي يمكن أن تتطلّبه إعادة تأسيسها، والزمن الذي يحتاجه إنشاؤها وإقامة نسقها كعلم صارم، فإنّ الحلّ الذي لا ينبغي الانصراف عنه هو محاولة ذلك بكلّ طاقة ممكنة وإرادة وتصميم، لأنْ لا بديل عنها يقوم مقامها ويسدّ حاجتها بما هي قيمة إنسانيّة رفيعة[2].

وإذا حاولنا أن نتحرّى العلّة الكامنة وراء الأزمة الروحيّة للإنسان الأوروبـيّ بشكل أكثر دقّة ووضوحًا، والتي تجلّت كأزمة في العلوم، لوجدناها -حسب هوسرل- ماثلة في عجز علم المنطق، أو الفلسفة، وفي استقلال العلوم الخاصّة التي أخذ كلٌّ منها يحاول صياغة الفلسفة كلّها بناءً على تصوّره الخاصّ لمنهجه ولموضوعه، والتي ستبقى عاجزة عن أن تحقّق في نظريّاتها المعنى الكلّيّ لهذه النظريّات إلّا بعد وضع فروضها غير الدقيقة ومناهجها موضع بحث جدّيّ... وإلا بعد أن تنجز ربط مباحثها بكلّيّة الوجود ووحدته الجوهريّة.

(1) Ibid, P 18.
(2) Ibid, p 15.

1 - المنطق كنظريّة للعلم

شكّل كتاب هوسرل "تحقيقات منطقيّة" واسطة العبور من الرياضة، التي شغله همّ تأسيسها على علم النفس بتأثير برنتانو، إلى الفينومينولوجيا التي لم تكن في هذه المرحلة بالنسبة إليه سوى علم نفس وصفيّ. وإذا كان بدا له أنّ التحليلات النفسيّة لأصل المفاهيم الرياضيّة تحقّق بعض الفوائد فقد أدرك أنّ الانتقال من العلاقات النفسيّة بين المفاهيم والأفكار إلى وحدة منطقيّة تجمعها بقي مشكلًا لا حلّ له؛ لأنّه لا يمكن بحال أن تستند موضوعيّة الرياضة والعلم عمومًا إلى أساس يقوم بنفسه على النفسانيّة... وهو مشكل سيترك هوسرل لأجله بحوثه الرياضيّة من أجل تأمّل الأساس اليقينيّ الذي تقوم عليه موضوعيّة العلم الرياضيّ وعلم النفس كليهما... ليفضي به ذلك إلى إعادة التأمّل في ماهيّة المنطق ومشكل المعرفة عمومًا... وبخاصّة مسألة الافتراق بين ذاتيّة فعل المعرفة وموضوعيّة مضمونها[1]. وبذلك سيشكّل «تحقيقاتٍ منطقيّة» محاولة لإعادة إحياء فكرة المنطق الخالص المحرّر من النفسانيّة ومن كلّ علم وقائعيّ تجريبيّ، لا على طريقة المنطق الصوريّ التقليديّ، ولا تأسّيًا بالمنطق الخالص لكانط وهربارت الذي افتقر بنظره إلى الوضوح في تحديد أهداف المنطق ومجاله وحدوده... وظلّ يتأرجح بين النفسيّ والمثاليّ والنظريّ والعملي[2]؛ بل المنطق بوصفه نظريّة للعلم، كما يتّضح من الفصل الأخير من المجلّد الأوّل من الكتاب نفسه، أو بوصفه رياضة شاملة، كما سيتبدّى في صورته المطوّرة في «المنطق الصوريّ والترنسندنتالي»[3].

(1) Farber, M. the foundation of phenomenology Husserl and the quest for a rigorous science of philosophy, Cambridge, Harvard university press, 1943, p99.

(2) Ibid, p 101.

(3) Husserl, Logical investigations, trans. By J.N. finalay, London, routledge, 1970, vol.1, p17.

والمنطق الخالص هذا هو في جوهره النسق العلميّ للنظريّات والقوانين المثاليّة القائمة في مقولات المعنى، أو هو جملة المفاهيم الأساس المشتركة بين العلوم، والتي تتحدّد وظيفتها في أنّها تعيّن ما الذي يكون به العلم علمًا من خلال تأسيسها وحدة النظريّة. وبالتالي يمكن تعريفه بأنّه علم الشروط المثاليّة لإمكان العلم بعامّة، أو مجموع العناصر المقوّمة لفكرة النظريّة[1].

وإيضاح المنطق الخالص وبيان نظريّاته ومفاهيمه الأساس وعلاقته بالعلوم يتطلّب وصفًا فينومينولوجيًّا خالصًا لمفاهيم الحكم والمعنى والقضيّة، من خلال تتبع أصولها في الخبرة قبل الحمليّة، ليتطابق مع الإيضاح النقديّ للفكر ولنظريّة المعرفة نفسها[2]... وهو ما سينجز هوسرل جزءًا منه في المجلّد الثاني من تحقيقاته.

ولأنّ ما يقدّمه هوسرل هنا من إيضاح لمعاني المنطق الأساس ومفاهيمه يظهر الحاجة إلى نظريّة منطقيّة في المعرفة، وبالتالي إلى نظريّة معرفة فلسفيّة؛ فقد حاول بناء عناصرها في المبحث السادس الذي عالج فيه تحقّق المقاصد والمعاني ومفهوم الحقيقة[3]، وهي المجالات الخاصّة التي تؤلّف مجال المنطق... ذلك أنّ إدراك معنًى كلّيّ، كما سيأتي، يعني بلوغ ما هو ثابت... وإذا أظهَرنا التحليل على إمكان ردّ صورة إلى اعتبارات تجريبيّة بحتة، فمن المؤكّد أنّ الفعل الذي تشتمل عليه عمليّة التحليل يُخفي وراءه معنًى ثابتًا يدركه المحلّل خلال تعقّله تلك الصورة بوصفها ماهيّة خالصة، وبالتالي يصبح ضروريًّا إقامة علم جديد مهمّته الكشف عن الماهيّات أو الدلالات التي بمقتضاها تنظّم موضوعات الشعور ومعطياته.

(1) Farber, the foundation of phenomenology Husserl and the quest for a rigorous science of philosophy, p 107.

(2) Ibid, p 102.

(3) Dupré, L. «The concept of truth in Husserl's logical investigations» philosophy and phenomenological research, V.24, March 1964, N.3. p 345.

وإذا كانت الفينومينولوجيا هي العلم الضروريّ للكشف عن الماهيّات الخالصة، فإنّ المنطق الخالص يحدّد وظيفته في إنجاز تصنيف عامّ للحقائق التي تتكشّف لنا في كلّ تجربة حيّة، وفي أنّه يعبّر عن الحقيقة نفسها، لا كما هو الحال عند ديكارت الذي اعتبره مجرّد منهج يقينيّ للكشف عن الحقيقة[1]. ووصف المنطق الخالص بأنّه تعبير عن الحقيقة نفسها لا يعني أنّ حاجتنا إليه تتأتّى من فقدان اللغة المناسبة للتعبير عن الحقيقة، وإنّما لجهة أنّ العلوم الخاصّة علوم ناقصة تحتوي على فروض مسبقة لا تعتني بدراستها وبإيضاحها قبل الشروع في دراسة موضوعاتها الخاصّة بها، في الوقت الذي تعجز فيه الميتافيزيقا عن القيام بذلك؛ لأنّ أبحاثها لا تملك قدرة دراسة أسس العلوم كلّها. ولأجل ذلك مسّت الحاجة إلى المنطق الخالص الذي بمكنته أن يوفّر الشروط الضروريّة التي تجعل العلم علمًا «وهو بالتأكيد حقل بحث جديد ننتهي من دراستنا له إلى ما يمكن اعتباره علمًا للعلم أو نظريّة للعلم»[2].

ويفتتح هوسرل كتاب «تحقيقات منطقيّة» في محاولةٍ منه لبيان طبيعة المنطق الخالص؛ يفتتحه بعرض الاتّجاهات الأساس في المنطق، وهي الميتافيزيقيّ والصوريّ والنفسانيّ، ثمّ يناقشها جميعًا مفترضًا أنّها لا تتّفق في ما بينها على تعريف هذا العلم[3] الذي هو أمر ضروريّ؛ لأنّ تصوّر هدف علمٍ ما لا يجد تعبيره إلا في تعريفه، ولأنّ كفاية تعريف علم ما ومعرفة ميدانه الذي ينشغل به تترك أثرها على تقدّم العلم نفسه، وتُجنّبنا خطأ الوقوع في الخلط بين الحقول والميادين، وفي جمع عناصر متباينة في وحدة حقليّة مزعومة، وهو خلط يترك أثرًا خطيرًا على الفلسفة خاصّة؛ لأنّها تؤدّي إلى غموض هذا العلم نفسه واضطرابه[4]، ولأنّ المنطق الشائع

(1) هوسرل، تأمّلات ديكارتيّة، ترجمة نازلي حسين، القاهرة، دار المعارف، 1970م، ص 65.
(2) Husserl, logical investigations, v.1, p 59.
(3) Ibid, p 54.
(4) Ibid, p 55.

الذي حاول المفكّرون بناءه على أسس نفسيّة انتهى إلى خلط الحقول بعضها ببعض، فأدّى إلى عجز المعرفة المنطقيّة؛ لأنّ المنطق وعلم النفس علمان مختلفان، وبناء الأوّل على الثاني سيعني إقامته على تحيّزات خادعة تنتهي إلى نتائج تجريبيّة نسبويّة... مع أنّ المنطق في جوهره علم دقيق إن لم يكن أشدّ العلوم دقّة وثباتًا.

وإذا كان مثل هذا النقاش يكشف عن ضرورة إعادة تأسيس المنطق بما هو نظريّة للعلم، متجاوزًا عقم المنطق النفسانيّ، فإنّه يتطلّب من هوسرل الإجابة عن أسئلة أربعة ستكون مدخله إلى تحقيق غرضٍ كهذا؛ وهي الآتية: هل المنطق علم نظريّ أم نظام تقنيّ؟ هل هو مستقلّ عن علم النفس والميتافيزيقا أم لا ؟ هل هو صوريّ يدرس صور المعرفة أم مادّيّ؟ وهل هو قبليّ أم برهانيّ أم استقرائي؟... انقسمت المناطقة في الإجابة عن هذه الأسئلة إلى فئتين: ترى الأولى أنّه نظام صوريّ برهانيّ مستقلّ عن الميتافيزيقا وعلم النفس، فيما ترى الثانية أنّه مرتبط بعلم النفس، وليس صوريًّا ولا برهانيًّا[1].

أمّا هوسرل فسيعالج هذه الأسئلة انطلاقًا من فكرة كانت شائعة في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وهي أنّ المنطق فنّ، ما يضعه أمام مشكلة المعرفة بأكملها... أو على وجه الدقّة في مواجهة موضوعيّة المعرفة ما دمنا مضطرّين للتساؤل عن الأساس النظريّ لهذا النظام بما هو فنّ، وهي مواجهة ستقود هوسرل إلى إعادة تخطيط علم نظريّ جديد يشكّل الأساس الضروريّ لكلّ معرفة علميّة، ويكون برهانيًّا وقبليًّا في الوقت نفسه... ولأنّ هوسرل لم يكن يدّعي أنّ هذا علم مبتكر البتّة، فقد اعتبر أنّ هذا هو ما قصد إليه كانط وفكّر فيه كثيرون بعده، وذلك حين اندفع لبناء منطق صوريّ أو محض أو خالص. وعلى الرغم من أنّه لم يوفّق

(1) Husserl, Logical investigations, v1, p 56.

لشرح مضمونه أو تحديد مجاله[1]، ولكنّ جهده وجهود أسلافه أتاحت لنا التنبّؤ بوجود مجال خاصّ بالحقيقة كما يقول[2].

وستكون بداية دراسة هذا النظام عند هوسرل من خلال إبراز النقص النظريّ الذي تنطوي عليه العلوم الخاصّة، وكذا مناهجها، وهو نقص -كما قلنا- يتبدّى في جملة فروضها التي تؤسّس عليها، من دون أيّة مناقشة مسبقة، نظمها المعرفيّة، ويجعل منها علومًا غير حقيقيّة، ذلك أن العلم الحقيقيّ ما يكون خاليًا من أيّة فروض غير ممحّصة ويشكّل أساسًا لأيّ علم خاصّ، وهو لا يتحقّق حسب هوسرل إلّا في صورة المنطق الفينومينولوجيّ الذي يطمح إلى تأسيسه على صورة نظريّة للعلم تكمل مناهج العلوم وتوفّر لها الأساس النظريّ الذي تقوم عليه وتجد جذورها فيه، وهو طموح كانت الفلسفة تهدف إليه في مدى تاريخها من غير أن تتوفّر لها شروط إنجازه، لا في العلوم الاستنباطيّة، كالرياضة، ولا في العلوم الاستقرائيّة، ولا في العلوم الفلسفيّة[3] التي كانت تفترض مفاهيم من قبيل الحكم والماهيّة والموضوع وتقرّر سبقها على المنطق، ما يجعل الأنطولوجيا والأبستمولوجيا اللتين تعنيان بدراسة مفاهيم كالمعنى والحقيقة والحكم نظامين أساسين وسابقين على المنطق نفسه[4]. ولأنّ هوسرل يرفض في كلّ نظر فلسفيٍّ أن يصادر على أيّ مفهوم من هذه المفاهيم، فقد ألحق هذين المجالين بالمنطق، وجعل الأنطولوجيا الصوريّة أو نظريّة المعنى الجذر الحقيقيّ لنظريّة العلم، واعتبرها مجرّد مقولات المعنى التي هي حالات مشتركة بين كلّ العلوم، والتي يكوّن ائتلافها على هيئة مفاهيم ونظريّات نظريّة العلم بجملتها، والنظريّات المستقلّة في العلوم الخاصّة.

(1) Ibid.

(2) Ibid, p 96.

(3) Farber, M. The aims of phenomenology, the motives, methods and impact of Husserl's thought, NewYork, Harper and row, 1966, p 18.

(4) Farber, M. Basic Issues of philosophy experience, reality and Human values, Newyork, Harper and Row, 1968, p 39 48 -.

وتبيّن التجربة أنّ الرياضيّ أو الفيزيائيّ أو الفلكيّ أو الفنّان ليسوا بحاجة إلى فهم الأسس المطلقة التي تستند إليها أنشطتهم، على الرغم ممّا يملكونه من هيمنة على عملهم وقدرة على الحكم بالنقص أو الكمال على إنجازاتهم تستند إلى معرفة نظريّة بالقواعد التي يقوم نقص العمل أو كماله على أساسها.

هذا، والرغم من ذلك، فقد كان لنتائجهم قوّة إقناع من غير أن يكونوا قدّموا أيّ برهان على المقدّمات التي تشكل نسق استدلالاتهم، أو زعموا أنّهم كشفوا عن المبادئ الأولى التي يستند إليها نجاح مناهجهم، وهذا هو جانب نقصها الذي يتجلّى في الافتقار إلى الوضوح والمعقوليّة، وفي تركها مجالًا مفتوحًا من المشكلات، التي تعيق حركة استقراء المعرفة من جهة، وتؤدّي إلى كثيرٍ من المزالق والعيوب في نظريّاتها وبراهينها، من غير معالجة جذريّة[1].

إنّ نقصًا كهذا لا يقلّل من مفهوم التقدّم العلميّ أساسًا، ولا يعني مطلقًا الشكّ في الأسس التي تقوم عليها العلوم الخبريّة ولا في الحقيقة الموضوعيّة التي تعبّر عنها، ولا الارتياب بنظريّاتها، سواء في ذلك الرياضة أو العلوم الطبيعيّة، التي لا مجال فيها لآراء شخصيّة أو نقاط ابتداء خاصّة إلّا في مرحلة ما قبل تكوّن العلم[2].

ما كان يقصده هوسرل من موقفه هذا هو إعادة تقويم أسسها ونقد مسلّماتها ووضع فروضها موضع البحث، ليتأتّى لها أن تقوم على أصل ثابت غير متغيّر، يقينيّ لا نسبيّ، وكلّيّ لا جزئيّ. وإذا كانت العلوم بمقدورها أن تستمرّ في تقدّمها بحيث نظلّ نطلق عليها اسم العلم، فإنّ ذلك غير ممكن في الفلسفة، أو في علم البدايات[3] التي تصوّرها هوسرل على أنّها

(1) Farber, Basic Issues of philosophy experience, reality and Human values, p 7.

(2) Ibid, p 17.

(3) Farber, The aims of phenomenology, the motives, methods and impact of Husserl's

مجموعة من الأبحاث التي تغني العلوم بأبعادٍ جديدة وتحاول إكمال نقصها في النهاية من غير أن يؤدّي ذلك إلى أن نجعل ممّا ليس دقيقًا بطبيعته من العلوم علمًا دقيقًا، أو من المعتقدات الشخصيّة حقائق موضوعيّة[1].

ولأنّ كلّ علم يهدف إلى عرض الحقيقة المتّصلة بموضوعه، ولمّا كانت حقيقة كلّ علم محدّدة بالموضوعات التي يدرسها، فإنّ ثمّة أمرًا مشتركًا بينها جميعًا؛ وهو أنّها تستخدم مجموعة معايير يستطيع كلّ علم بفضلها أن يحدّد ما إذا كانت أحكامه حقيقيّة أو لا، أو إذا ما كان اشتقاقه لبعض النتائج من مقدّمات معيّنة اشتقاقًا صحيحًا، وهي معايير قبلها العلماء من دون مناقشة، كقبولهم للطبيعة والأشياء والوجود في الزمان والمكان اللامتناهيين من دون مناقشة تذكر[2]، حيث أصبحت جزءًا لا يتجزّأ من مناهج العلوم الخاصّة. وقبول ذلك كلّه برهان على أنّ هذه العلوم نفسها ساذجة ولا وضوح فيها لجهة غموض مبادئها، الأمر الذي يفترض ضرورة دراستها دراسة علميّة مع إعادة فحص أسسها [3] وتقويم الفروض التي توجّهها، وقياس قيمة مدّعياتها؛ لأنّ سذاجةً كهذه، وما فيها من فروض غير ممحّصة، لا يسمحان لها أن تقوم بنفسها بهذه المهمّة بأن تكمل نفسها بنفسه، ولذا كان لا بدّ لسواها من أن يفعل ذلك، فهل بمقدور الميتافيزيقا إنجاز مثل هذه المهمّة؟

يجيب هوسرل بأنّ بلوغ الهدف النظريّ يوحي لأوّل وهلة بأنّنا بحاجة إلى نمطٍ من البحث الميتافيزيقيّ، وهو أمر يكاد يكون مسلّمًا في العموم، ولكنّ الحقيقة هي أنّ الميتافيزيقا عاجزة عن إكمال نقص العلوم بسبب أنّها غير قادرة على دراسة إلّا ذلك النوع من الفروض المسبقة المرتبطة

thought, p 34.

(1) Farber, Basic Issues of philosophy experience, reality and Human values, p 11.

(2) Farber, The aims of phenomenology, the motives, methods and impact of Husserl's thought, p 33.

(3) Gotesky, Q. «Husserl's conception of logic as kunstlehre in the logische unter suchugen» the philosophical review, XL VII, N.4, July, 1938, p 325.

بالواقع العينيّ، كالفرض القائل بوجود واقع خارجيّ في زمان ومكان لامتناهيين، أو في خضوعه لمبدأ العلّيّة، لكنّها عاجزة عن دراسة فروض العلوم الرياضيّة الخالصة التي تقيمها الرياضة أسسًا، وبالتالي لا العلوم قادرة على تجاوز نقصها، ولا المتيافيزيقا يمكنها إعادة فحص الفروض في العلوم كلّها فحصًا نقديًّا بحثًا عن أصولها، وبالتالي فقد مسّت الحاجة إلى مجموعة بحوث تهتمّ بالعلوم كلّها على حدٍّ سواء، الرياضيّة منها والطبيعيّة، وتوفّر لها وحدة بنيانها النظريّ، وتؤسّس جملة مبادئها وقوانينها في وحدة نسقيّة تجعل من هذه العلوم علومًا على الحقيقة. كما إنّ تلك البحوث تؤسّس المبادئ لمنطق خالص هو في الحقيقة نظريّة أمثليّة للعلم... لأنّ المنطق إذا كان مرتبطًا ارتباطًا جذريًّا بالمعرفة فهو ليس في الحقيقة مجموعة من أفعال التعرّف، إذ ما يهمّ العلم بالدرجة الأولى هو مضامين المعرفة لا أفعالها. وإذا كانت المعرفة هي التي تمكّننا من بلوغ الحقيقة التي هي موضوع كلّ حكم صحيح، فإنّ صحّة كلّ حكم إذًا لا بدّ من أن تكون بديهيّة لتكون تعبيرًا مباشرًا عن الحقيقة ذاتها. ومن هنا كان من الضروريّ في كلّ معرفة أن تقوم على بداهة باطنة، وبقدر ما تتّسع البداهة هذه وتمتدّ، يتّسع مفهوم المعرفة ويمتدّ كذلك[1]. وستشكّل البداهة هذه والحقيقة التي تكشف عنها أهمّ ما يُعنى به منطق هوسرل. والبداهة هي حدس الموضوع وحضوره عيانًا. أمّا الحقيقة فهي أن يتكشّف كلّ وجود عن ماهيّته. وإذا كان منطق النفسانيّين ينتهي إلى الشكّ والريبيّة، فإن المنطق الخالص المؤسّس على البداهة يهدف إلى معرفة يقينيّة لا إلى مجرّد احتمال، وبالتالي سيؤدّي إلى تأسيس صارم لموضوعيّة المعرفة[2].

ولا ينبغي لطلب المعرفة البديهيّة أن يصرفنا عن الالتفات إلى أنّ مفهوم المعرفة له معنى مزدوجٌ حسب هوسرل؛ إذ هي بالمعنى الضيّق

(1) Husserl, logical investigations, p 378.

(2) تأمّلات ديكارتيّة، م.س.، ص 66 - 68.

حالة معيّنة من حالات الأشياء الموجودة أو غير الموجودة، كما يتبدّى في قولنا "الإنسان عالم" أو "الإنسان ليس عالمًا". وكذلك فهي بالمعنى الواسع حالة من حالات الأشياء التي تحتمل الوجود أو عدم الوجود، فنكون إذًا والحالة هذه إزاء معرفة احتماليّة... ويكون بمقدورنا بالتالي الحديث عن معرفة أكبر أو أصغر حسب درجات الاحتمال المتوقّعة[1]. وإذا كانت المعرفة اليقينيّة هي مهمّة العلم فهي ليست مهمّته المفردة... إذ إنّ الكمّيّة الضئيلة من المعارف الفيزيائيّة لا تسوّغ لنا الحديث عن علم الفيزياء؛ وإنّما المطلوب في العلم -بالمعنى الدقيق للكلمة- الاتّساق المنهجيّ بالمعنى النظريّ، من خلال ردّ المعرفة إلى مبدأ أو إلى مجموعة مبادئ في نسق ترابط وتسلسل معلّلين. ولذلك فإنّ ماهيّة العلم تتطلّب وحدة النسق الكلّيّ لبراهينه، بحيث تكوّن نظريات تؤلّف بدورها وحدة نسقيّة أو منهجيّة.

وبالتالي فالأنساق هي القاعدة المتينة التي تقام عليها المعرفة كلّها في وحدتها العضويّة، وتؤسّس عليها براهيننا وحججنا، والتي تتجسّد مهمّتها في ربط مستويات إدراكيّة بمستويات إدراكيّة أخرى... والتي يمكن لها إذا ما توفّرت على عنصر الصحّة أن تكشف فيها عن بنى ثابتة لا تتغيّر بين برهان وآخر. هذه البنى الثابتة وجملة الأنساق وعلاقات المستويات الإدراكيّة ستشكّل موضوع المنطق، وستقدّم العلوم الخاصّة نفسها المادّة الضروريّة التي يتّخذ منها المنطق نقطة ابتداء كلّ أبحاثه بما هو نظريّة للعلم[2].

وإذا كانت للأنساق مثل هذه الأهميّة في صيرورة العلم علمًا من جهة، وفي نشوء المنطق الخالص بما هو نظريّة في العلم باعتبارها موضوع انشغاله من جهة أخرى؛ فالبراهين لها كذلك أهمّيّة عظيمة، وهي أهمّيّة

(1) Husserl, logical investigations, v.1. P 61.
(2) Husserl's conception of logic, p 278.

ترجع إلى سببين: الأوّل أنّ معارفنا ليست كلّها بديهيّة[1]، والثاني أنّها تجعل العلوم ممكنة وتسمح بتأسيس نظريّة للعلم لجهة أنّنا نتجاوز بواسطتها ما هو سطحيّ في المعرفة، ونستخدم ما ولّدته من معارف في مجالات تتجاوز المجال الذي حصّلنا هذه المعرفة فيه[2]. لكن ما البراهين الصحيحة التي تحقّق كل ذلك حسب هوسرل؟ إنّ كلّ برهان صحيح ينطوي على خصائص ثلاث أساس؛ هي:

- أنّه ذو بنية ثابتة في علاقة ثابتة مع مضمونه، ولذلك فمن أجل الوصول إلى جزءٍ معطى من المعرفة لا يمكننا اختيار نقطة بدء عشوائيّة من بين أجزاء المعرفة المعطاة لنا على نحو مباشر، كما لا يمكننا أن نضيف أيّة فكرة نرغب فيها إذا أردنا للبرهان أن يكون صحيحًا[3].

- لا تستقلّ البراهين في صورتها ومضمونها كما يبدو لأوّل وهلة، والمقارنة بين أمثلة للبراهين مأخوذة من مجالات معرفيّة متعدّدة تكشف عن ترابطها، لأنّه لا يمكن لنزوة عمياء -حسب هوسرل- أن تربط مجموعة من الحقائق ربطًا عشوائيًّا، بل ثمّة خاصّيّة في العقل البشريّ تسمح له بربط معارفنا بعضها ببعضها الآخر، وبالتالي فارتباط البراهين لا تحكمه نزوة أو صدفة، بل العقل والنظام والقوانين المطّردة. فإذا قررنا برهانًا كالآتي:

كل مثلّث متساوي الأضلاع فهو متساوي الزوايا.

وهذا مثلّث متساوي الأضلاع؛

إذًا هو متساوي الزوايا.

(1) Farber, the foundation of phenomenology Husserl and the quest for a rigorous science of philosophy, p. 104.

(2) Husserl, logical investigations, v.1, p 63.

(3) Ibid, p 64.

وجليّ أنّه يمكننا التعبير عن هذا البرهان بأساليب مختلفة، لكنّه في جوهره ينطبق على عدد لا يتناهى من البراهين... وثمّة قانون قبليّ ينصّ على أنّ هذا الشكل من البرهان صحيح ما دامت مقدّماته كذلك[1]؛ لأنّ صور البراهين وأشكالها مستقلّة عن المجال العينيّ للمعرفة، فتصلح إذًا للانطباق على ميادين معرفيّة مختلفة متباينة[2].

- على الرغم من أنّ البراهين لا تتنوّع بتنوع أنماط الموضوعات، فإنّها مع ذلك تنقسم بوضوح إلى خطوط عريضة، وهي خطوط تميّز بواسطتها الحقول العلميّة بعضها عن بعض... وهذا يعني أنّ قبليّة البراهين فكرة ممكنة، بمعنى أنّ أشكال البراهين وصورها ترتبط في ما بينها في شتّى فروع المعرفة.. ولا وجود للعلم حيث لا تكون القوانين (البراهين) قابلة للانطباق على حالات فرديّة، ومن ثمّة فحيث لا يكون لدينا أقيسة من الشكل الذي بيّنّاه سابقًا، فلا يكون ثمّة علم. ومن الممكن تعميم جميع صور القياس على نحو ما بينّاه سابقًا، بحيث تصبح متحرّرة من كلّ علاقة ضروريّة بحقل محدّد من حقول المعرفة المتنوّعة[3].

ولخصائص البراهين هذه صلة حميمة بالعلم وبنظريّته؛ لأنّ إمكان البرهنة بالمطلق أمر غير كاف، وإذا لم يكن البرهان صورة ثابتة تنطبق على كلّ حجّة ممكنة، ولم يكن ثمّة قوانين محدّدة تخضع لها باستمرار، يصبح الحديث عن منهج أو عن تقدّم علميّ منظّم منهجيًّا من جزء من المعرفة إلى جزء آخر غير ذي معنى، ويصبح كلّ تقدّم أمرًا اتّفاقيًّا، في حين أنّ ما يميّز الموجود العاقل هو أنّ براهينه وحججه تخدم هدفًا واضح المعالم، وتخضع لقوانين وصور محدّدة ثابتة، وأنّ كلّ اختراع أو اكتشاف إنّما يستند أصلًا إلى اضطراد صورة البراهين وانتظامها في سياق المعرفة الإنسانيّة[4].

(1) Husserl, logical investigations, v.1,p 64.
(2) Ibid, p 105.
(3) Ibid, p 66.
(4) Ibid, p 65.

وإذا كان من شأن ذلك كلّه أن يبيّن لنا أنّ اضطراد صور البراهين وانتظامها يجعل وجود العلم أمرًا ممكنًا فإنّ استقلالها عن حقل المعرفة بما هو ميدان محدّد هو الذي يجعل وجود نظريّة العلم نفسها أمرًا ممكنًا... وحيث لا يتحقّق لصور البراهين مثل هذا الاستقلال نكون بإزاء منطق فرعيّ لكلّ فرع من فروع العلم، لا إزاء منطق عامّ، مع أنّنا في الواقع بحاجة إليهما معًا. بمعنى أنّه إذا كان البحث في نظريّة العلم عامّة، أو في المنطق الخالص، أمرًا ضروريًّا للعلوم كلّها، فمن الضروريّ كذلك وجود أبحاث تكميليّة تنصبّ على نظريّات العلوم ومناهجها كلٍّ على حدة، من حيث إنّ لكلٍّ منها موضوعه الخاصّ الذي ينفرد بدراسته وميدانه وحدوده[1].

المنطق بما هو دراسة الصور البرهانية

ولأنّ المنطق الخالص يدرس الصور البرهانيّة في ثباتها واستقلالها فهو إذًا علم قبليّ. وعلامة ذلك ثبات صور البراهين واستقلالها عن موضوعات العلوم الفرعيّة المختلفة. ووجود الصورة على هذا النحو هو الذي يجعل القوانين المنطقيّة صحيحة وقبليّة في جميع ميادين المعرفة، ولا وجود للعلم حيث لا ينطبق قانون ثابت مستقل على أحوال فرديّة. كما إنّ استقلال صورة البرهان عن البراهين المختلفة الموجودة في سائر العلوم هو الذي يجعل نظريّة العلم ممكنة.

هذا، وجميع المناهج العلميّة التي لا يمكن وصفها بأنّها حجج مبرهنة برهنةً حقيقيّةً، هي في الواقع اختزالات، أو بدائل لما هو البرهنة الحقيقيّة، ما دامت هي نفسها تحصل على معناها وقيمتها من برهان حقيقيّ، وما دامت تقوم مقامه في التطبيق التزامًا بقاعدة اقتصاد الفكر... ويمكن لنا

(1) Ibid, p 67.

كذلك اعتبارها أدوات مساعدة تجعل من عمليّات البرهنة أمرًا ممكنًا[1]. ولمّا كان المنطق[2] يدرس طبيعة البراهين وشروط صحّتها فهو يُعنى كذلك بهذه المناهج والأدوات المساعدة التي تسيّر للباحث عمله وتساهم في تحقيق كلّ تقدّم علميّ[3]، غير أنّ نظريّة العلم لا تدرس فقط صور البراهين وقوانينها من حيث هي براهين مفردة وأدواتها المساعدة... إذ إنّ أكداس البراهين لا تنشئ علمًا؛ لأنّ أوّل ما يتطلّبه العلم هو وجود وحدة بين معطياته وبراهينه وحججه.. مع علاقات صحيحة متبادلة بينها، كما إنّ هدفه ليس هو البحث في الحقائق المنفصلة أو المعزولة، وإنّما البحث داخل مجال الحقيقة نفسها، وفروعها الطبيعيّة.[4] ولأجل ذلك سيكون من مهام نظريّة العلم أيضًا دراسة العلم بوصفه وحدة نسقيّة أو دراسة المقوّمات الصوريّة التي تجعل العلم علمًا، ودراسة ما يعيّن حدود العلوم وتمفصلها الداخليّ في صورة نظريات دقيقة نسبيًا، مضافًا إلى المقوّمات التي تعيّن أنواع هذه الحقول وماهيّاتها في اختلافها الجوهري، ما يسمح لنا بإدخال النسق الماهويّ من الحجج الصحيحة المبرهنة في مفهوم المنهج. ولذلك لا تعود مهمّة هذا العلم مجرّد التعامل مع مناهج العلوم فحسب، لتكون مهمّته مقصورة على تمييز البراهين الصحيحة عن غيرها، بل كذلك البحث القبليّ في الإجراءات الصحيحة لهذه العلوم؛ لأنّ البحث فيها بوصفها وحدات نسقيّة دون هذا البحث القبليّ أمرٌ غير معقول... والأولى توفّر للثانية أرضيّتها وتقود إليها، وبالتالي تصبح كلتا المهمّتين هاتين داخلة بشكل جوهريّ في مفهوم نظريّة العلم[5].

(1) Husserl, logical investigations, v.1, p 68.
(2) Farber, foundation, p 105.
(3) Husserl, logical investigations, v.1, p 69.
(4) Ibid, p 70.
(5) Ibid.

وإذا كان المنطق يقصد هدفًا بما هو نظريّة للعلم، فهو نظام معياريّ؛ لأنّ كل علم بما هو تأسيس ذهنيّ يتّجه صوب هدف محدّد يحكم عليه انطلاقًا من هذا الهدف نفسه[1]. وبمجرّد أن تحدّد العلوم أهدافها بما فيها المنطق تصبح علومًا معياريّة، حتى لو افترضنا أنّ هدف المنطق فقط هو بيان الطريقة التي يكون بها العلم علمًا، مع أنّ المنطق كذلك يكشف عن قوانين البرهان الحقيقيّة ومشروعيّة العلم نفسه، بما يشبه طموح كلّ علم إلى بلوغ الحقيقة في ميدانه، وهو شيء بالتالي يسوّغ لنا كذلك النظر إلى المنطق بما هو علم معياريّ[2].

ثم إنّ الحديث عن قوانين المنطق بما هي معايير لكلّ تفكير منهجيّ يكشف عن أنّها تستخدم لغرض، وأنّها صيغت بطريقة تلبّي حاجة عمليّة محدّدة شأنها شأن كلّ العلوم... لكن يبقى أنّ كلّ قانون معياريّ يستمدّ معناه ومبرّر وجوده وجدواه من قانون نظريّ، ما يدعونا إلى أن نكفّ عن التفكير في القوانين المنطقيّة على أنّها مجرّد معايير فحسب تخبر الناس كيف عليهم أن يفكّروا بطريقة صحيحة، بل كقوانين نظريّة بالدرجة الأولى... وليؤسّس هوسرل مثل هذا الفصل بين المنطق باعتباره معيارًا والمنطق باعتباره قانونًا نظريًّا قبليًّا تقوم مشروعيّته المعياريّة على هذا الجانب منه؛ فهو يحاول أن يبيّن لنا الفرق بين ما يجب أن يكون وما هو كائن... وكيف تتبدّى قوانين المنطق المعياريّة كقوانين نظريّة بالدرجة الأولى[3]، وهو شيء سنبيّنه في ما بعد.

وإذا كان المنطق أو علم العلم علمًا معياريًّا بالمعنى الذي يطلق على بقيّة العلوم، فقد أصبح ضروريًا التساؤل عن الوظيفة التي يؤدّيها والتي لا يمكن لباقي العلوم أن تقوم بها بما هي كذلك.

(1) Ibid.

(2) Wolch. E. parl, the philosophy of Edmund Husserl, NewYork, Columbia univ. press, 1941, p 25.

(3) Husserl, Logical investigations, v.1, p 82.

إنّ ما يبحث فيه المنطق بما هو علم معياريّ هو العلم الصحيح أو الحقيقيّ... وبما يكوّن فكرة العلم ليستخدم في ما بعد لقياس درجة أنساق العلوم القائمة عليها ومدى اقترابها منها أو انتهاكها لها، وبالتالي فمهمّته تتمثّل في أن يبيّن لنا إذا ما كانت العلوم والمناهج التي تستخدمها تحقّق أغراضها أو لا[1]، فإذا كانت الفيزياء تبحث في الظواهر الطبيعيّة، فإنّ وظيفة العلم المعياريّة هي البحث في ما يكوّن فكرة العلم أو ينشِئها... أي في ما يجعل العلم ممكنًا. وإذا كان العلم ضروريًّا بطبيعته، وجب أن تتكوّن نظريّة العلم من عناصر ضروريّة كذلك، وهي ليست سوى الماهيّات. ولا تعود وظيفة المنطق من حيث هو علم معياريّ سوى أن يتلقّى هذه الماهيّات التي يكشف عنها من حيث هو علم نظريّ، باعتبارها مقولات المعنى نفسها التي تؤلّف المفاهيم الأساس في كلّ علم وفي نظريّة العلم ذاتها[2].

وإذا كانت نظريّة العلم تقوم باستقصاء الشروط التي يستند إليها تحقّق المنهج الصحيح وإنشاء قواعد العلم، وتبيّن ما يجب لتجنّب الخطأ... فإنّها تصبح بالتأكيد مرادفة لفنٍّ أو تقنيّة، وبذلك يتوسّع معنى المنطق ليصبح فنًّا[3]. وتعريف المنطق كتقنيّة تعريف مفضّل تقليديًّا، لكن ثمّة حاجة لتحديد معنى كونه كذلك بدقّة؛ إذ إنّ تعريفات من قبيل: تقنيّة الحكم، الاستدلال، التعرّف، التفكّر، هي تعريفات مضلّلة وضيّقة جدًّا.

ونحن إذا ضيّقنا كلمة "تفكير" المذكورة أعلاه حين نعرّف المنطق بأنه «تقنيّة تفكير» بحيث تصبح مطابقة لمفهوم الحكم الصحيح، يصبح تعريفه هكذا: "تقنيّة الحكم الصحيح"... وهو تعريف ضيّق للغاية لا يسمح لنا معه باستنباط أهداف المعرفة العلميّة من المنطق[4]، وذلك بديهيّ ما دامت

(1) Ibid, p 70.
(2) Farber, foundation, p 106.
(3) Husserl, logical investigations, v.1, p 71.
(4) Husserl, logical investigations, v.1, p 72.

المعرفة العلميّة لا تشكّل إلا جزءًا من التفكير... وإذا كان هدف المعرفة العلميّة هو بلوغ حقائق معيّنة، فلا شكّ في أنّ للتفكير على إطلاقه هدفًا أكثر أهمّيّة؛ وهو إدراك الحقيقة النهائيّة. وإذا أردنا تعريفًا أقرب إلى الحقيقة للمنطق كفنّ، فهو يتمثّل في تعريف شلايرماخر بأنّه «تقنيّة المعرفة الصحيحة»؛ لأنّه لا يهتمّ إلّا بامتحان متطلّبات المعرفة العلميّة، لكنّ هوسرل يأخذ عليه أنّه لا يقرّ صراحة بأنّ على هذه التقنيّة أن تنشئ قواعد بناء العلوم وتحديد مجالاتها، وهو هدف منطو في هدف المعرفة العلميّة نفسها[1].

وما قرّره هوسرل هنا يكفي لتسويغ النظر إلى المنطق كتقنيّة. ولقد ارتبط ظهور المنطق في الحقيقة ببواعث عمليّة لا تنفكّ عن وظيفة العلم نفسه. وعندما كان العلم الإغريقيّ الناشئ يتعرّض لهجمات السفسطائيّين، كان على هؤلاء توفير معايير موضوعيّة للحقيقة... لكنّ اعتبار المنطق تقنيّة هل يعبّر عن جوهره؟

في سياق الإجابة عن هذا السؤال كان ثمة وجهتا نظر: واحدة ترى أنّ من حقّ المنطق أن يكون نظامًا علميًّا خاصًّا، وأخرى تعتبر أنّ أصل كلّ القضايا التي يحتويها المنطق موجود في علوم نظريّة معروفة، وبخاصّة في علم النفس[2]... أي ثمّة من يقول إنّ وراء كلّ فكرة منطقيّة بوصفها تقنيّة نظامًا نظريًّا خاصًّا أو منطقًا خالصًا، وثمّة في المقابل من يقول إنّ جميع المعتقدات النظريّة المقبولة في المنطق كتقنيّة يمكن العثور عليها في علوم نظريّة معروفة[3].

وإذا كان ما يهمّ هوسرل بالدرجة الأولى هو تأسيس العلم وإنشاؤه على أسس عقليّة ثابتة، ولمّا كان كلّ تفكير علميّ إنّما يفترض صحّة المنطق قبليًّا، فإنّه ينكر أن يكون المنطق مجرّد تقنيّة، أي مجرّد قواعد ومعايير فحسب؛ وذلك لأنّ من مهامّ المنطق كذلك أن يقدّم الأسس النظريّة، شأنه

(1) Ibid, p 73.
(2) Ibid, p 74.
(3) Ibid, p 76.

شأن العلوم النظريّة الأخرى. ولأنّ المنطق إذا لم يكن لديه كثيرٌ ليقوله عمّا ينبغي أن يكون، فلديه الكثير ليقوله عمّا هو كائن؛ فقانون التناقض مثلًا لا ينصّ في نظره على أنّه من غير الممكن النطق بحكمين متناقضين؛ بل على أنّه من غير الممكن حمل صفتين متناقضتين على موضوع واحد. ومن الجليّ أن ما يقصده هوسرل هنا هو أنّ المنطق في الأساس علم نظريّ، وأنّ المعياريّة ليست هي جوهره على وجه الدقّة. وإذا كان الأمر كذلك فكيف يفهم هو نفسه معنى معياريّة المنطق والعلاقة بين المنطق كعلم نظريّ وبينه كنسق عمليّ أو تقنيّة أو علم معياريّ؟

إنّ كلّ نظام معياريّ -حسب هوسرل- يستند إلى واحد أو أكثر من النظم النظريّة، بمقدار ما يكون لقواعد علم نظريّ مستقلّ من مفهوم المعياريّة لما يجب أن يكون، والذي ينيط هوسرل دراسته العلميّة بالنظم النظريّة[1].

2- التأسيس الفلسفيّ للمنطق الخالص ولنظريّة المعرفة

إذا كان هوسرل يطمح إلى أن تكون الفلسفة علمًا دقيقًا، فإنّ الدقة التي يقصدها لا تتحقّق بمجرّد استبدال مناهج الرياضة بمناهج العلوم الطبيعيّة كما فعل أستاذه برنتانو؛ بل بمعنًى آخر مختلفٍ لا يُفهم على حقيقته إلا بدراسة تصوّره للعلم الذي كان خصّص له الفصل الأخير من المجلّد الأوّل من «تحقيقات منطقيّة»، مفترضًا أنّه نسق من القضايا المترابطة في ما بينها ترابط المقدّم بالتالي، أو مجموعة أنظمة استنتاجيّة نسقيّة. وبالتالي إذا كان لا بدّ للفلسفة من أن تكون علمًا، فينبغي لها أن تحقّق مثل هذا النوع من الدقّة... لكنّ الجهد الذي بذله هوسرل في أبحاثه الأولى لوصف العمليّات الذهنيّة في الرياضة لم تسعفه في تحديد ما الذي يجعل العلم علمًا؛ لأنّ فهم علمٍ ما يعني تأسيسه وأنّنا قادرون على أن نفهم كيف يمكن

(1) Husserl, logical investigation, v.1, p 82.

لعمليّاته التي تنشد الحقيقة أن تبقى مطابقة للأساس الذي تتطلّبه أو تقوم عليه. حينها سيتبيّن لهوسرل أنّ المأزق الذي يقود إليه نسق برنتانو ليس أقلّ خطرًا من المأزق الذي تقود إليه النفسانيّة التجريبيّة... وأنّ الخروج منه يتطلّب إعادة بناء المنطق الخالص، الذي سيكون مهمّة «تحقيقات منطقيّة» في الأصل، من خلال استبعاد أيّ أثر للنفسانيّة فيه بجعله علمًا قائمًا بنفسه، صوريًّا محضًا وقبليًّا[1].

ومعنى ذلك أنّ نقد الاتّجاه النفسانيّ في المنطق هو الذي بيّن ضرورة تأسيس كلّ منطق معياريّ على المنطق الخالص، وأنّ الأخير لا يقوم بهذه المهمّة إلا لأنّه مثاليّ قبليّ وعقليّ، كالحقيقة التي يؤسّس موضوعيّتها سواء بسواء. ولأجل ذلك فإنّ نقد هوسرل للنفسانيّة قصد أمرين اثنين: الأوّل هو بناء منطق خالص أو نظريّة للعلم تقوم على أسس موضوعيّة لتتجنّب مزالق النسبويّة؛ والثاني هو اتّخاذ القوانين النظريّة الخالصة التي تكوّن نظريّة العلم معايير موضوعيّة نقيس بها الحقيقة نفسها. وإذا كانت كلّ نظريّة للعلم تتألّف من مجموع مصادرات تنطلق منها في تفسير عناصرها الجوهريّة ومن تقنيّة العمليّة الاستدلاليّة نفسها التي تنتقل النظريّة بفضلها من المبادئ إلى النتائج، فقد وجد هوسرل ضرورةً في تقسيم العمل في بناء نظريّة العلم هذه بين الرياضة والمنطق... لتكون نقطة الابتداء اليقينيّة أو هكذا ينبغي أن تكون، والتي على العلوم كلّها أن تستمدّ منها عناصرها النهائيّة. والآن كيف بيّن نقد هوسرل للنفسانيّة ضرورة تأسيس كلّ منطق معياريّ على المنطق الخالص، وما هي بنية هذا المنطق وفكرته النهائيّة.

(1) Chistoff. D. Husserl ou le retour aux choses,seghers (réédition numérique feniXX), 1966, p 11.

أ - نقد النفسانيّة المنطقيّة

يقيم هوسرل نقده للنفسانيّة في اتّجاهين: الأول هو نقد المبادئ الأساس التي تقوم عليها، والثاني هو نقد نتائجها.

ويتلخّص نقده لمبادئها في أنّها تبتدئ من ثلاث مقدمات ليست في حقيقتها سوى أوهام خادعة: الأولى أنّ حياتنا الذهنيّة تخضع لقواعد ذات طابع نفسيّ، ولأجل ذلك ينبغي أن تُبنى المبادئ المعياريّة للمعرفة على سيكولوجيا المعرفة[1]، وقد بيّنّا أنّ هوسرل يرى المنطق علمًا نظريًّا بالدرجة الأولى -وإنْ كانت قضاياه يمكن استعمالها استعمالًا عمليًّا- وأن حقائقه كليّة وقبليّة، وأنّه بما هو علم معياريّ يتأسّس على كونه علمًا نظريًّا في الأساس، أو منطقًا خالصًا تقوم عليه كلّ العلوم الأخرى وتستقي منه شرعيّة بناءها الصوريّ أو الصور النظريّة الممكنة لترابط حقائقها... وإذا كان كلّ نظام علميّ يفترض مسبقًا بعض الحقائق النظريّة ذات الطبيعة المثاليّة الخالصيّة، فلا بد أن تكون جزءًا من المنطق الخالص نفسه، الذي تشكّل قوانينه معايير تسمح لنا بأن نقرّر فيما إذا كانت مجموعة من الحقائق قادرة على أن تكوّن علمًا أو أن تنتمي إلى علم محدّد، أو أنّها تنتهك الشروط المثاليّة للنظريّة وللعلم نفسه. وبالتالي فالمنطق الخالص علم مستقلّ عن علم النفس وعن أيّ علم خاصٍّ آخر[2].

وأمّا الوهم الثاني فهو تأكيد النفسانيّة وهمها الأول بالاحتكام إلى المضمون الفعليّ للمنطق من حيث إنّ موضوعه هو التمثّلات والأحكام والإمكان والضرورة والمقدّم والتالي، إلخ... وهي في الواقع أفعال نفسيّة خالصة، وبالتالي فالمنطق لا يتأسّس إلا في أفعال نفسيّة. لكن إذا كان المنطق فرعًا يتأسّس في علم النفس، وكانت الصلة بين الرياضة والمنطق صلة طبيعيّة فلا بدّ من أن تتأسّس الرياضة كذلك فيه، مع أنّ الرياضة وعلم

(1) Husserl, logical investigations, v.1, p 168.

(2) Husserl, logical investigations, v.1, p 172.

النفس علمان مختلفان كلّيًّا. وعلى الرغم من أنّ لكلّ العمليّات الحسابيّة أصلًا نفسيًّا، فإنّه من العبث القول إنّ قوانينها قوانين نفسيّة، وإذا صدق ذلك على الرياضة صدق على المنطق؛ بمعنى أنّ الإقرار بالأصل النفسيّ للعمليّات المنطقيّة التي نبلّغ بواسطتها المضامين المثاليّة لا يجعل قوانينه نفسيّة... فالتمثّل والحكم والقياس والبرهان أسماء لعمليّات نفسيّة، لكن ليس للمنطق بما هو نظام نظريّ خالص ومستقلّ أدنى ارتباط بالقوانين التي يمكن لعلم النفس بناؤها من خلال دراسته للخبرات النفسيّة المختلفة والمتغيّرة... نعم لمّا كان للمنطق بما هو "فنّ المعرفة العلميّة" كما قال شلايرماخر صلة وثيقة بتكويننا النفسيّ، فإنه من الضروريّ أخذ القوانين النفسيّة بعين الاعتبار عند بنائها لهذا الجانب بالذات من المنطق[1].

وبمثِّل هذا التفريق، الذي مرّ الحديث عنه، بين المنطق بما هو تقنيّة والمنطق بما هو علم نظريّ، يتبدّد الغموض عن كثيرٍ من القضايا؛ كحديث المناطقة عن الحكم الذي يمكننا تسميته في المنطق بما هو فنّ بأنّه خبرة نفسيّة، وفي المنطق بما هو علم خالص قضيّة أو وحده مثاليّة للمعنى... وهي التي يتّخذها المنطق الخالص موضوعات بحثه بما هي مضامين الأحكام أو المعاني المثاليّة أو القضايا. فإذا تحدّث المنطقيّ بعد ذلك عن الحكم فهو لا يعني أفعاله، بل يقصد قضيّة موضوعيّة فحسب ذات مضمون مستقلّ عن كلّ الخبرات، أو وحدة مثاليّة للمعنى تنتمي إلى أجناس مختلفة أو قائمة بصورة قبليّة في الماهيّة المثاليّة لتلك الأجناس[2]. أمّا علم النفس فهو علم وقائع، ولذلك فهو علم احتماليّ لا بدّ من أن يؤسّس على الماهيّات المثاليّة الخالصة التي هي الأشياء الحقيقيّة والجوهريّة، والتي بها تتقوّم الوقائع، فيسلّم بذلك للعلم وحدته وعقلانيّته، ويضمن تناسق خطواته في ميادين بحثه.

(1) Ibid, p 181.
(2) Ibid, p 183.

أمّا الوهم الثالث، فهو اعتقاد النفسانيّة أنّ كلّ حقيقة مرتبطة بالحكم، وأنّه لا يتبيّن لنا حكم صحيح إلا عندما يكون ذا بداهة داخليّة. والأخيرة حالة نفسيّة خاصّة تتبدّى لكلٍّ منّا في تجربة شخصيّة مباشرة بما هي شعور خاصّ يضمن حقيقة الحكم. ولمّا كانت مهمّة المنطق قيادتنا نحو الحقيقة لزم أن تكون قوانينه قضايا من طبيعة نفسيّة مهمّتها تعيين الشروط النفسيّة لحضور الشعور بالبداهة الداخليّة و(أو) غيابه[1].

وفي الخلاصة يتبدّى لنا أنّ نقد هوسرل لمبادئ التجريبيّة يستعيد تمييزه الشهير بين مستويي المنطق... -اللذين أوضحناهما سابقًا- وبين الواقعيّ والمثاليّ، التجريبيّ والصوريّ في المعرفة كذلك... وبين فعل المعرفة ومضمونها؛ حيث يعتبر الأوّل متغيّرًا لا ثبات له تؤثّر فيه كثير من العوامل الخارجيّة والثاني ثابتًا لا تغيّر فيه... الأوّل عرضيّ والثاني مثاليّ. وذلك من أجل تأسيس فكرة البداهة في المضمون المثاليّ الثابت لا في العرضيّ المتغيّر، ولإقامة ثبات المعرفة واستمرارها في مثاليّتها؛ لأنّ مثاليّة الحقيقة هي التي تصنع موضوعها، وبالتالي فالأسس الجوهريّة لنظريّة المنطق المعياريّ لا ترجع إلى علم النفس بما هو علم نسبيّ وقائعيّ، بل إلى المنطق الخالص بما هو نظريّة العلم المثاليّة أو الصوريّة.

ب - علم شروط إمكان العلم "بما هو المنطق الخالص"

يتأسّس علم شروط إمكان العلم أو المنطق الخالص عند هوسرل من خلال الإجابة على المشكلات التي طرحها في الفصل الأخير من الجزء الأوّل من «تحقيقات منطقيّة».. وهو يصوغها بشكل أسئلة كالآتي: «ما الذي يكوِّن وحدة العلم، وما الذي يكوِّن وحدة حقله؟ وما الذي يجعل مجموعة حقائق تكوِّن علمًا؟ وما الذي يكوّن وحدة موضوعه؟».

ثمّ إذا كان هدف كلّ معرفة علميّة لا يتحقّق في الواقع إلا من خلال نظريّة

(1) Husserl, logical investigations, v.1, p 187.

تسمح بالتفسير، فإنّ هوسرل يستبدل بسؤاله السابق سؤالاً آخر يتّصل بشرط «إمكان النظريّة بعامّة» لتصبح مشكلة إمكان العلم مكافئة لمشكلة إمكان النظريّة نفسها. فإذا أمكن لهوسرل أن يقيم هذه النظريّة أو أن يبرهن على إمكانها «من خلال ما يسمّيه "المنطق الخالص"، صحّ له حينها الزعم بأنّه برهن على إمكان العلم كذلك»... وهنا بالذات تبلغ الفكرة الموجّهة لجهد هوسرل تمام اكتمالها، إذ لم تعد الأسس الموضوعيّة التي يرغب في جعلها الأساس الثابت والراسخ للعلم سوى النظريّة. ولما كانت النظريّة هذه حسب هوسرل صوريّة في أجزائها الأساس -لجهة كون شروط الصدق صوريّة بالدرجة الأولى- كان التضايف بين الوعي والوجود أو الفكر والماهيّة هو الشرط المسبق لإمكانها... والبرهنة على إمكانها يعني أنّنا بلغنا ذلك العنصر الجوهريّ الماهويّ الذي يجعل العلم علمًا، أو تلك العلاقة المثاليّة الموضوعيّة التي تضفي على العلم وحدة عناصره. وهو الشيء الذي سيفعله في كتابه: «المنطق الصوريّ والترنسندنتاليّ»، وبالتالي سيكون ما نبحث عنه هنا على وجه الدقّة هو الذي يجعل العلم علمًا، وهو ما سنفصّل القول فيه حسب ما قرّره هوسرل.

- وحدة العلم ووحدة النظريّة

لجعل تصوّر هوسرل للنظريّة أكثر وضوحاً، طالما أنّ المنطق الخالص ليس سوى البرهان على إمكانها، نحن مضطرّون للإجابة على سؤال هوسرل الأساس: ما الذي يؤسّس وحدة العلم؟ وما الذي يكوّن وحدة حقله؟ -طالما أنّ ضمّ مجموعة من الحقائق بعضها إلى بعضها الآخر لا يكفي لبناء علم من العلوم، وطالما أنّه لا يكفي النظر إلى البرهان على أنّه شيء جوهريّ الارتباط بفكرة العلم- من أجل بيان نوع الوحدة التي تؤسّس العلم[1].

وأفضل وسيلة للإجابة على هذا السؤال هي اتّخاذ تصوّر هوسرل للمعرفة العلميّة نقطة بدء تقرّبنا من تصوّره لفكرة النظريّة.

(1) Ibid. p 227.

إنّ المعرفة العلميّة بما هي كذلك معرفة مبرهنة، أي صحيحة. ومعرفتنا ببرهان أيّ شيء معناه أنّنا تبيّنّا ضرورة كونه كذا وكذا. والضرورة هذه بوصفها محمولًا موضوعيًّا للحقيقة مساوية لقانونيّة حالة الأشياء أو الوقائع موضوع البحث. أمّا الحقائق فهي حقائق فرديّة وأخرى عامّة. وتنطوي الأولى صراحة أو ضمنًا على توكيدات تتّصل بالوجود الفعليّ للوقائع، في حين أنّ الحقائق العامّة مبرّأة من كلّ هذا تمامًا، لكنّها لا تسمح لنا بالاستدلال على الوجود الممكن للأشياء المفردة إلّا من المفاهيم الخالصة... وإذا كانت الحقائق المفردة جائزة فإنّ مهمّة تفسيرها أو تعيين أسسها تفرض علينا البرهنة على ضرورتها تحت ظروف محدّدة ومفترضة مسبقًا... وإذا كانت العلاقة المتبادلة لواقعة ما مع وقائع أخرى تمثّل قانونًا، فإن وجودها عندئذ يكون مستندًا إلى القوانين التي تحكم هذه العلاقات للنوع بأسره. ومع ذلك يظلّ من الضروريّ افتراض أنّنا نعرف الظروف التي تمكّننا أن نعتبر وجود هذه الواقعة ضروريًّا فيها[1].

أمّا إذا كنّا بصدد البرهنة على حقيقة عامّة تتّسم بصفة القانون نظرًا لإمكان انطباقها على حقائق فرديّة متعدّدة، فإنّنا نقتصر على حقائق عامّة محدّدة. وبرهان القوانين العامّة هذه يقود بالضرورة إلى عدد محدّد من القوانين التي لا يمكن البرهنة عليها، وتدعى "القوانين الأساس". إنّ الوحدة النسقيّة لمجموعة قوانين دقيقة تستند إلى قانون أساس واحد بوصفه الأساس النهائيّ لها، والتي تشتقّ فيه برهانيًّا، هي الوحدة الأساس للنظريّة المكتملة من وجهة نظر منهجيّة. ومن الممكن لهذا الأساس النهائيّ أن يتألّف من قانون أساس واحد أو من مجموعة من القوانين الأساس المتجانسة.[2] وبهذا المعنى الدقيق يصبح في وسعنا الحديث عن نظريّات في الحساب والهندسة وغيرهما، حيث ترتبط النظريّة بكثرة من المواد

(1) Husserl, logical investigations, v.1, p 227.
(2) Ibid, p 228.

المفردة، وتكون مهمّتها أن تقدّم الأساس التفسيريّ لها جميعًا. وعلى سبيل المثال يزوّدنا الحساب العامّ بنظريّة تفسيريّة للقضايا العدديّة المفردة، والميكانيكا التحليليّة بتفسيرٍ للوقائع الميكانيكيّة المفردة، وهكذا... والقيام بوظيفة التفسير نتيجة طبيعيّة لماهيّة النظريّة.

ويعرِّف هوسرل النظريّة بمعناها الواسع بأنّها: «نسق استنباطيّ لا تكون الأسس النهائيّة أو الأخيرة بموجبه قوانين أساس بالمعنى الدقيق للكلمة، لكنّها مع ذلك أسس حقيقيّة تقرّبنا منها...»، وهي بهذا المعنى خطوة على الطريق المؤدّي إلى النظريّة الدقيقة كما يتصوّرها هوسرل. ومن الجليّ أنّ مثل هذا التصوّر ما زال يدور ضمن التصوّر الأرسطيّ للعلم بصرف النظر عن التفاصيل؛ إذ إنّ قول هوسرل إنّ البرهنة على الحقائق العامّة تلزم المفكّر بالعودة إلى القوانين العامّة التي تستند محاولة البرهنة عليها إلى عدد محدّد من القوانين التي لا يمكن برهنتها، والتي يدعوها هوسرل "قوانين أساس"؛ هذا القول إنّما هو قول نموذجيّ في تمثيل جوهر نظريّة العلم الأرسطيّة، وهي بالتالي ليست سوى صياغة جديدة لقول أرسطو بضرورة استناد البرهان في النهاية إلى مبادئ ليس في وسعنا البرهنة عليها.

بعد هذا الإيضاح لمعنى النظريّة يصبح في وسعنا القول إنّنا بتنا في وضع يسمح لنا بالإجابة على السؤال: "ما الذي يجعل مجموعةً من الحقائق تكوِّن علمًا واحدًا؟ وما الذي يكوِّن وحدة موضوعه؟"[1]

في السياق يرى هوسرل أنّ الوحدة على نوعين: وحدة ماهويّة ووحدة وقائعيّة. أمّا الأولى فليست سوى وحدة التفسير. ولمّا كان من غير الممكن وجود التفسير بمعزل عن النظريّة، كانت الغاية الأساس من النظريّة تعيين القوانين الأساس للتفسير أو تحديد مبادئه. ووحدة التفسير المطابقة

(1) Husserl, logical investigations, V.1, p 228.

لوحدة النظريّة يشترط هوسرل لكي توجد أن تكون مستندة إلى وحدة متجانسة من المبادئ التفسيريّة[1]. أمّا العلوم التي تتّخذ من مبادئ النظريّة أساسًا لها، والتي تنطوي على وقائع ممكنة ترتدّ مبادئ تفسيرها إلى أساس تفسيريّ واحد، فهي علوم مجرّدة أو نظريّة، بمقدار ما يكون المبدأ الموحّد للتفسير في هذه العلوم قانونًا[2]. ومضافًا إلى ذلك، فإنّ ثمّة نقاط ابتداء خارجيّة أو وقائعيّة قادرة على توحيد الحقائق في علم واحد، يصنّفها هوسرل مقابل نقاط الابتداء الداخليّة أو الماهويّة. وما نعرفه من هذه النقاط هو «وحدة الشيء بالمعنى الحرفيّ للكلمة، أي الشيء الذي يوحّد الحقائق التي ينتمي مضمونها إليه نفسه أو إلى نوعه التجريبيّ الواحد. ذاك هو الحال بالنسبة إلى العلوم العرضيّة، كالتأريخ مثلًا أو الجغرافيا التي يوحّد حقائقها ارتباطها جميعًا بالأرض... ولمّا كان من الممكن للتفسير المنصبّ على الوحدات التجريبيّة أن ينتهي إلى نظريّات متباينة الأصول وإلى علوم نظريّة متعدّدة، فإنّ هوسرل يدعو هذه الوحدة العينيّة للعلم بالوحدة الوقائعيّة غير الماهويّة[3]. وعلى الرغم من ذلك تبقى العلوم المجرّدة هي العلوم الأساس وليس العلوم العرضيّة، إلّا إذا استمدّت كلّ عناصرها النظريّة التي تجعلها علومًا من العلوم المجرّدة نفسها[4].

هذا، غير أنّ نقطة الضعف في تحليل هوسرل للعلوم العينيّة هي أنّه قد اضطرّ، لكي تكتمل عنده منظومة المنطق الخالص، إلى تصنيفها على أنّها علوم وضعيّة، مع أنها ليست كذلك بحال من الأحوال. وقد اكتفى باعتبار التاريخ واحدًا منها مثلًا من دون أيّ مسوّغ. وينسحب ذلك أيضًا على كلّ علوم الإنسان، فالتساؤل عن القوانين التي تؤلّف وحدة علم الاجتماع ليس من الأمور التي تسهل الإجابة عليها من خلال تصوّر هوسرل للمنطق

(1) Ibid.
(2) Ibid, p 230.
(3) Ibid.
(4) Ibid, p 231.

الخالص. وإذا كنّا مقتنعين بأنّ ما يوجد حقائق الجغرافيا هو الأرض، فمن الممكن أن نتساءل عن الموضوع الذي يقدّم للتاريخ وحدته بالطريقة نفسه. صعوبات كهذه تستدعي مراجعة جدّيّة لنظريّة هوسرل في المنطق الخالص، لكنّها مع ذلك تكشف بالفعل عن أصالة لا شكّ فيها إذا ما انتبه المرء إلى محاولته إحالة جميع العلوم إلى عناصر عقليّة وجعلها مندرجة في سياق وحدة كلّيّة ماهويّة. هذا، ولكنّ من الصعب أيضًا زعم أنّ في وسع المحلّل اكتشاف قضايا نظريّة محدّدة يردّ إليها شتّى القضايا التي تتكوّن منها العلوم، وبخاصّة التجريبيّة، فإذا قلنا: "بنى الفراعنة الأهرامات"، فهذه واقعة تاريخيّة لا شكّ في حدوثها، لكن هل في وسع المحلّل اعتبارها قضيّة؟ وهل بوسعه ردّها والآلاف من أمثالها إلى قضايا نظريّة محدودة مثاليّة ويقينيّة وصوريّة على طريقة هوسرل في تحليله للقضيّة المعياريّة "على الجنديّ أن يكون شجاعًا"؟

وإذا لم يكن في وسعنا أساسًا أن نحدّد لمثلها أساسًا نظريًّا مقنعًا يكون بمنزلة العناصر النظريّة أو الماهويّة التي تكفل للعلم أن يدور حول موضوع واحد يستند إلى وحدة تفسيريّة هي في النهاية العلم نفسه، فكيف يكون ممكنًا ردّ جميع القضايا إلى قضيّة أو قضايا نظريّة محدودة، ليتأتّى لنا ربط المبادئ المكوّنة لنظريّة كلّ علم بنظريّة واحدة هي نظريّة علم العلم أو علم الشروط الممكنة لكلّ معرفة أو المنطق الخالص؟

وإذا كانت إجابة هوسرل على سؤاله الذي طرحه هنا بصيغتين متقاربتين (وهما: ما الذي يكوِّن وحدة العلم، وما الذي يكوِّن وحدة حقله؟ أو ما الذي يجعل مجموعة حقائق تكوِّن علمًا، وما الذي يكوّن وحدة موضوعه؟) قد قادته إلى التفريق بين وحدة من طبيعة ماهويّة ووحدة من طبيعة وقائعيّة، وإلى أنّ الوحدة في عمومها مكافئة للتفسير أو لوحدة التفسير، وأنّ الهدف الجوهريّ للمعرفة العلميّة لا يتحقّق إلا من خلال نظريّة تكون قدرتها على التفسير مرهونة بوجودها؛ فلا شكّ في أنّه

سيستبدل هنا بسؤاله السابق سؤالًا آخر يتّصل بـ"شروط إمكان المعرفة" بصورة مطلقة، وبالتالي فنحن لم نعد بإزاء مشكلة منطقيّة فحسب؛ بل بإزاء مشكلة معرفيّة، أو فلنقل: بمواجهة نظريّة المعرفة نفسها، بحيث لا يعود ممكنًا الحديث عن نظريّة من هذا القبيل أو تحديد طبيعتها إلّا بعد تحديد طبيعة المعرفة أوّل الأمر، وبيان ماهيّتها، ودرجة يقينها.

يقدّم لنا هوسرل مجموعة أسئلة يمكن اتّخاذها معايير لتقويم نظريّة ما، من خلال الحكم بمدى اقترابها أو ابتعادها عن الصورة الحقيقيّة للنظريّة كما يفهمها؛ وهي عبارة عن المشكلات الأساس التي لا تكون النظريّة نظريّة إلا بالإجابة عليها ويمكن إنجازها كالآتي[1]: ما هي الشروط المثاليّة أو العقليّة لإمكان نظريّةٍ بوجه عامّ، وما الذي يؤسّس المعنى الفعليّ لها؟... وما هي الإمكانيّات الأوّليّة التي يتأسّس عليها إمكان النظريّة؟ وما المفاهيم الأساس والجوهريّة التي يتأسّس عليه مفهوم النظريّة؟... وما القوانين الخالصة المتأصّلة في تلك المفاهيم التي تضفي الوحدة على النظريّة وعلى القوانين التي تتّصل بصورتها[2]؟

ذاك إذًا هو علم العلم أو علم شروط إمكان العلم... الذي هو علم نظريّ مجرّد ليس له أن يهتمّ إلا بالماهيّة المثاليّة للعلم نفسه. وبهذا المعنى يكون علمًا للعلوم، يحقّق فكرة المنطق الخالص كنظام قبليّ تجد فيه كلّ نظريّات العلوم تأسيسها الأصليّ، سواء كانت علومًا ماهويّة أم وقائعيّة.

لكنّ الحقيقة أن صوريّة هذا العلم المبالغة وتجريده المفرط يقلّلان من قدرته على مدّ العلوم الإنسانيّة بأسسها ومبادئها. وإذا كانت وحدة التفسير مطابقة لوحدة النظريّة في كلّ علم نظريّ حقّ، فما هي جملة المبادئ مثلًا التي تؤلّف وحدة التفسير في العلوم الإنسانيّة على تنوّعها؟ وما هي جملة القوانين الخالصة التي تجعل كلّ علم منها، كالتاريخ مثلًا أو

(1) Ibid.
(2) Husser, logical investigations, V.1, p 236

علم الاجتماع، علمين ترجع مبادؤهما إلى المنطق الخالص رجوع الرياضة إلى مصادراتها؟ لم يقدّم هوسرل في الحقيقة إجابات حاسمة على هذه الأسئلة، بل اقتصر في الجزء الثاني من "تحقيقات منطقيّة" على البحث في العلوم الماهويّة... وهو شيء صرّح به هو بنفسه في نهاية الجزء الأوّل إذ قال: «وفي المباحث المستقلّة الآتية سنقصر اهتمامنا على الحقل الأضيق، أي العلوم الماهويّة، والذي يأتي في المقام الأوّل من موضوعنا الأساس»[1].

3 - مهامّ علم شروط المعرفة ووظيفته

للمنطق الخالص مهمّات ثلاث لا يمكن تصّور إمكان علم شروط إمكان المعرفة إلا معها، وليس في وسع أيّ علم آخر إثباتها؛ وهي: تثبيت مقولات المعنى والموضوع الخالصتين، تطوير الصور الممكنة للنظريّات والقوانين التي تقوم أصولها في هذه المقولات، تطوير الصور الممكنة للنظريّات الخالصة للكثرات. ولأنّ الفيلسوف وحده غير قادر على إنجاز مهمّة كهذه، وبخاصّة الأخيرة؛ فإنّ تقسيم العمل بينه وبين الرياضيّ يبدو هنا ضروريًّا، وبخاصّة أنّ ثمّة كثيرًا من عناصر المنطق الخالص لا يستطيع غيره العمل عليها وتحقيقها.

أ- تحقيق المقولات الخالصة للمعنى وللموضوع

يميّز هوسرل بين نوعين من المقولات في المنطق الخالص: المقولات الخالصة للمعنى، والمقولات الخالصة للموضوع. وتتمثّل مهمّة المنطق في استقصاء القوانين الكامنة في هذين النوعين من المقولات، وما يؤكّد أهمّيّة هذا التمييز عند هوسرل هو أنّه يعود إليه في كتابه المتأخّر «المنطق الصوريّ والترنسندنتالي» عام 1929م، في سياق تفريقه بين منطق الحكم والأنطولوجيا الصوريّة[2].

(1) Ibid, p 247.

(2) Privcevic (ed.), Husserl and phenomenology, London, Hutchinson univ. 1970, p 36.

أمّا أهميّة مقولات المعنى فترجع إلى أنّه علينا أن نعيّن أوّلًا المفاهيم الأكثر أهمّيّة، وبخاصّة المفاهيم الأوّليّة التي لا تكون العلاقات في النظريّة أو في المعرفة عمومًا علاقات موضوعيّة إلا بها. وتستمدّ هذه المفاهيم أهمّيّتها من كونها عناصر أوّليّة في كلّ النظريّات على الإطلاق، ذلك أنّ أيّة نظريّة هي في النهاية عبارة عن ترابط استدلاليّ محدّد لقضايا معيّنة هي نفسها تتأسّس في الترابط القائم، أو في الذي يسعنا اكتشافه بين بعض المفاهيم؛ من مثل: القضيّة، والحقيقة والحكم[1]... إلخ. وبالتالي فالمقولات الخالصة للمعنى هي المفاهيم الأوّليّة التي تجعل المعرفة موضوعيّة والنظريّة ممكنة[2]، وترتبط بها مقولات أخرى هي المقولات الصوريّة أو المقولات الخالصة للموضوع، كحالات الأشياء، الموضوع، الوحدة، الكثرة والعلاقة... إلخ. وينبّه هوسرل هنا إلى أنّنا لا نتعامل في كلا نوعي المقولات إلا مع مفاهيم. وما يقصد من وراء ذلك هو جعل مقولات الموضوع مستقلّة عن خصوصيّة أيّة مادّة من موادّ المعرفة. وما يقوم به المنطق الخالص هو استقصاء هذه المفاهيم وبيان أصولها، لكن لا الأصول النفسيّة، بل الفينومينولوجيّة على وجه الحصر. وما يصبح موضع بحث هنا في الحقيقة هو استبصار ماهيّات المفاهيم نفسها وتثبيت معانٍ واضحة ومتميّزة للعبارات... ولا سبيل إلى ذلك إلا بعد تحقيق تمثّل حدسيّ للماهيّات نفسها، أو لماهيّات المفاهيم الأوّليّة المتمثّلة فيها، وللصور التي تترابط هذه المفاهيم بفضلها[3]؛ ذلك أنّ غموض المفاهيم واختلاطها لا يعوّق تقدّم المعرفة في أيّ حقل من حقول المعرفة مثلما يحدث في مجال علم شروط المعرفة نفسها، وإذا كانت المفاهيم هنا غير واضحة ولا متميّزة فعلى الباحث أن يترك بحثه[4].

(1) Husserl, logical investigations, V.1. P 236.
(2) Farber, foundation, p 142.
(3) Husserl, logical investigations, V.1, p 237.
(4) Ibid, p 238.

ب- تطوير الصور الممكنة للنظريّات والقوانين التي تقوم أصولها في هذه المقولات

أمّا المجموعة الثانية من المشكلات التي يهتمّ بها علم شروط إمكان المعرفة فهي القوانين المتضمّنة في فئتي المفاهيم المقوليّة السابقة. وليس من شأن هذا البحث أن يهتمّ بشأن مختلف الصور الممكنة التي تتّخذها الموادّ النظريّة المتضمّنة في هاتين الفئتين من المفاهيم فحسب؛ وإنّما بالصحّة الموضوعيّة للبنى الصوريّة كذلك. فمن جهة ينبغي الاهتمام بتعيين حقيقة المعاني أو زيفها انطلاقًا من البنى الصوريّة المقولاتيّة لهذه المعاني، ومن جهة ثانية لا بدّ من دراسة علاقاتها بموضوعاتها وبحالات الأشياء نفسها، لكن على أساس صورتها المقوليّة الخالصة كذلك[1].

وينظر هوسرل إلى القوانين المرتبطة بالمعاني والموضوعات، أعني مقولات المعنى والموضوع، باعتبارها نظريّات. ومن جهة المعنى تتحقّق نظريّة الاستدلال، ومن جهة الموضوعات تقوم نظريّة الترابط الخالصة، كما سيأتي، والتي يتحقّق أصلها في مفاهيم الكثرة للنظريّة الخالصة ونظريّة الأعداد الخالصة، وتستند في وجودها إلى مفهوم العدد[2]. ومعنى ذلك أنّ الأعداد موضوعات مقوليّة، ولها منطقة تخصّها وحدها في مجال التفكير الحمليّ[3]. وكل القوانين الأولى التي تقوم أصولها مباشرة في المفاهيم المقوليّة، نتيجة للتجانس بينها، يمكن استخدامها في تأسيس نظريّة عامّة تنطوي، من بين ما تنطوي عليه، على النظريّات التي ذكرناها سابقًا بوصفها عناصر تدخل في بناء هذه النظريّة[4].

(1) Husserl, logical investigations, V.1, P 238.

(2) Ibid.

(3) Mohanty,, J.C. «Husserl and Brentano on intentionality», philosophy and phenomenological research, vol. 31, sept. 1970, N.10, p 131.

(4) Husserl, logical investigations, V1, p 239.

وهذا يعني أنّ القوانين والنظريّات المقوليّة هي المصدر الذي تستمدّ منه كلّ نظريّة مشروعيّة تأسيسها، وبذا تصبح صورة النظريّة هي المعيار الوحيد لصحّتها[1]، من غير أن يعني ذلك أنّ هوسرل لا يولي اهتمامًا للعلم التجريبيّ، غاية ما قصده هو أن يوسّع من ميدان منطقه ليشمل هذا المجال المعرفيّ، وذلك عندما اعتبر أنّ «نظريّة الاحتمال نظريّة خالصة للعلوم التجريبية»[2] كما سيأتي.

ونحن لن نجد بخصوص هاتين النقطتين السابقتين حول مهام نظريّة العلم، في كتاب "المنطق الصوريّ والترنسندنتالي"[3] شيئًا جديدًا يمكن أن يضاف إلى ما قرّره هوسرل في "تحقيقات منطقيّة". وغاية ما قرره هناك هو أنّ الفكرة الموجّهة بالنسبة إلى المنطق الصوريّ للحكم هي نظريّة العلم القبليّة وما يتّصل بها من أبحاث تنصبّ حصرًا على المضمون المثاليّ والموضوعيّ للعلم، الذي يتألّف من نسق من القضايا الحقيقيّة، ويؤلّف وحدة النظريّة، ومعنى ذلك أنّ اهتمام هوسرل كان منصبًّا على العلوم المجرّدة، الاستنباطيّة والتفسيريّة، أو على النظريّة المكتملة، ولذلك فقد تصوّرها على أنّها بيان صوريّ قبليّ لا يعيِّن الخصوصيّة المادّيّة للموضوعات المرتبطة بالنظريّة نفسها. بعد ذلك كان من الطبيعيّ أن تكون مهمّة هذا العلم بيان المفاهيم المكوّنة للنظريّة؛ مثل: القضيّة، الحكم، المفهوم... إلخ، مضافًا إلى المفاهيم المتّصلة بمعنى الأحكام سواء كانت بسيطة أم مركّبة، وهو يسميّ هذه المجموعة من المفاهيم: "مقولات المعنى" هنا كذلك...

ج- تطوير الصور الممكنة للنظريّات الخالصة للكثرات

تمثّل النظريّة الخالصة للكثرات المهمّة الثالثة لعلم إمكان شروط المعرفة، أو للمنطق الخالص؛ لأن علم شروط النظريّة يتضمّن علمًا ملحقًا

(1) Farber, foundation, p 143.

(2) Husserl, logical investigations, V1, p 246.

(3) Husserl, Formal and transcendental logic, p 88.

به يعالج بصورة قبليّة الصور الأوّليّة الممكنة للنظريّات، مضافًا إلى القوانين المتّصلة بها[1]. أمّا طموحه إلى إنشاء هذا العلم فيمكن تعليله بظهور نمط جديد من التحليل الرياضيّ في القرن التاسع عشر كان من الضروريّ توضيح معناه؛ وهو ما اعتبره هوسرل أرفع مهمّة يمكن للمنطق الصوريّ أو لنظريّة العلم الصوريّة أن تضطلع بها. وعند حديثه عن هذه النظريّة في "المنطق الصوريّ والترنسندنتالي" يحيلنا هوسرل إلى المقطعين 69 و70 من "تحقيقات منطقيّة"؛ ما يعني أنّه لم يضف إلى ما ذكره حولها هناك أيّ شيء جديد في مؤلّفاته اللاحقة[2].

لقد شكّل هذا العلم حسب "تحقيقات منطقيّة" إجراءً منظّمًا يمكن بواسطته بناء الصور الممكنة للنظريّات، عن طريق ملاحظة العلاقات الصحيحة والمتبادلة بين عناصرها، والانتقال من نظريّة إلى أخرى واكتشاف قضايا عامّة ذات صلة بصور نظريّة ما تنتمي إلى فئة محدّدة، وتؤسّس لعلاقات صحيحة بين هذه الصور والتغيّرات المتبادلة بينها، إن لم تكن تتّصل بصور النظريّة عمومًا. وينبّه هوسرل إلى ضرورة أن يكون استنباط القضايا العامّة هذه مستندًا إلى القوانين التي تقوم أصولها في فئتي المقولات اللتين أشرنا إليهما سابقًا؛ وهما :مقولات المعنى ومقولات الموضوع[3].

والهدف النهائيّ للعلم النظريّ بالنظريّة يختلف عن هدف العلم العمليّ بالنظريّة؛ ذلك أنّ وضع نظريّة في مجالها الصوريّ مسألة على جانب كبير من الأهميّة، والمشكلات الواقعة في مجال النظام النظريّ كفيلة بتقديم نفع منهجيّ إذا ما تحقّق البحث انطلاقًا من النموذج المقوليّ أو صورة النظريّة، وربّما تمكّنّا بفضل ذلك من بلوغ صورة عامّة للنظريّة أو فئة من الصور مضافًا إلى قوانينها[4].

(1) Farbers foundation, p 143.
(2) Husserl. Formal transcendental logic, P 90.
(3) Husserl, logical investigations, V1, p 240.
(4) Ibid.

4 - توسيع فكرة المنطق الخالص

إنّ بناء النظريّات ووضع الحلول المنهجيّة الدقيقة لجميع المشكلات الصوريّة هو في الحقيقة المجال الطبيعيّ للرياضة.. والرياضة أداة ممتازة في دراسة جميع المشكلات الصوريّة المنهجيّة... وإذا ما انشغل الفيلسوف بمجال من هذا القبيل فهو في الواقع يتجاوز اختصاصه، وبخاصّة إذا وجّه نقده إلى النظريّات المنطقيّة المريَّضة[1]. لكن إذا كان هذا هو مجال الرياضيّ وحده فما الذي يمكن للفيلسوف أن يقدّمه في هذا السياق؟

إنّ صورة الرياضيّ عند هوسرل هي صورة الصانع الحاذق الذي يبني العلاقات الصوريّة بين عناصر نظريّته كما لو كان يقوم بعمل فنّيّ، دون أن يكون له أيّ استبصار مطلق بماهيّة النظريّة والمفاهيم أو القوانين المكوّنة لها... وهو استبصار لا يتحقّق إلا بالتأمّل المعرفيّ الذي هو وظيفة الفيلسوف[2]، وبالتالي فإنّ ثمّة غايات أخرى للبحث الفلسفيّ يحقّقها الفيلسوف بانصرافه عن الانخراط في عمل العلماء المتخصّصين، وهي الاستبصار في ماهيّة إنجازاتهم ودلالاتها ومعانيها... وهو لا يقنع بما يقال حول أنّنا نجد طريقنا في العالم معبّدة، وأنّ لدينا ما يعيننا على التنبّؤ بمستقبل الأحـداث؛ بل يسعى إلى إيضاح ماهيّات الأشياء والحوادث والأسباب والغايات والنتائج... والزمان والمكان... إلخ؛ بل وماهيّة المعرفة نفسها التي تجعل معرفتنا بتلك الماهيّات أمرًا ممكنًا. وإذا كان العلم يبني نظريّات كلّ مشاكل الحقل الذي يُعنى به، فإنّ الفيلسوف يتساءل عن ماهيّة النظريّة نفسها وعمّا يجعلها ممكنة من حيث هي نظريّة... بقصد إكمال ما حقّقه العلم الرياضيّ أو الطبيعيّ، ومعنى ذلك أنّ تصور هوسرل للفلسفة ولدور الفيلسوف تصوّر كلاسيكيّ يشكّل استمرارًا في الحقيقة

(1) Husserl, logical investigations, V1, p 245.
(2) Ibid.

لتقليدٍ يبدأ بأفلاطون ويعتبر الفلسفة الينبوع الأساس للمعقوليّة والضامن لوحدة نظريّة العلم واتّساقها.

وعلى أيّ حال، فقد بات واضحًا الآن أنّ هوسرل يميّز بين نوعين من العلوم: علوم الوقائع التي تقوم على الخبرة الحسّيّة، والعلوم الصوريّة التي تطمح إلى الإحاطة بالماهيّات والمقولات الصوريّة العامّة ورؤيتها. ثمّ يقيم الأولى على الثانية؛ لأنّها تستخدم المنطق والرياضة، وهما علمان ماهويّان صوريّان، ولأنّ كلّ واقعة تنطوي على ماهيّة تتقوّم بها... وإذا كانت علوم الرياضة والمنطق علومًا ماهويّة، فلأنّها جميعًا تتّخذ من الماهيّات موضوعات لها فتصبح بذلك علومًا وصفيّة تنحصر وظيفتها في وصف الماهيّات... ومعنى ذلك كلّه أنّ شمول نظريّة العلم الهوسرليّة واتّساع نطاقها يتوقّف على قدرتها على استيعاب علوم الوقائع في إطار طابعها الصوريّ.

هذا هو الذي كان هوسرل يهدف إليه عندما حاول القول إنّ «مفهوم النظريّة الخالصة للاحتمال نظريّة خالصة للمعرفة التجريبيّة»، وإنّ «مفهوم المنطق الخالص لا يغطّي من الناحية النظريّة إلا دائرة ضيّقة من المشكلات، وبخاصّة ما يرتبط منها بفكرة النظريّة أو بالشروط المثاليّة العقليّة لإمكان العلم بوجه عامّ».

الخاتمة

المنطق الصوريّ أو الخالص، أو علم شروط إمكان المعرفة، هو عنوان يشير عند هوسرل إلى نظام قبليّ مستقلّ عن أيّ علم من العلوم الخاصّة، وتعد الرياضة الصوريّة امتدادًا طبيعيًّا له. وهو نظام مطابق في النهاية للعلم الكلّيّ الذي كان ليبنز قد تطلّع إليه[1]. إلا أنّ هوسرل كان في الحقيقة مدركًا لطبيعة الفوارق بين المنطق والرياضة، وهو لم يكفّ عن التحذير من دمج المنطق مع أيّة تقنيّة رياضيّة خالصة، لأنّه بما هو علم ينتهي بنا إلى مشكلات تقع وراء الاهتمام التقنيّ الضيّق للرياضة. ولذلك كان علم إمكان شروط المعرفة أو المنطق الخالص هو العلم الوحيد القادر على إيضاح المعنى الحقيقيّ للعلوم كلّها بما فيها الرياضة الصوريّة نفسها... وبالتالي لا بدّ من أن نميّز بين تقنيّة النظريّات الرياضيّة وبين المجال الحقيقيّ للبحث الفلسفيّ الذي هو الإيضاح المعرفيّ للمفاهيم والمبادئ. وهو إيضاح لا سبيل إليه إلّا باستخدام التحليل الوصفيّ الفينومينولوجيّ للخبرات النفسيّة الذي تنجزه العلوم الصوريّة[2]. وبذلك يصبح بحث هوسرل في المنطق الخالص بحثًا في نظريّة المعرفة بالمعنى الواسع للكلمة.

والواقع أنّ هوسرل لم ينظر إلى الإبستمولوجيا على أنّها علم بالمعنى المألوف، وذلك يتّضح لنا من نظريّته في المعرفة الشديدة العموميّة التي وضعها في "تحقيقات منطقيّة" تكملة ضروريّة للرياضة الصوريّة، التي اعتبرها -بحقّ- نظريّة المعرفة العلميّة أو علم إمكان شروط المعرفة، والتي هي سابقة على كلّ نظريّة ومعرفة تجريبيتين، وعلى كلّ علم تفسيريّ، وعلى علوم الطبيعة وعلم النفس والميتافيزيقا. ونظريّة معرفة من هذا القبيل لا تهدف إلى تفسير فعل التعرّف من حيث هو فعل سيكولوجيّ؛ بل إلى إيضاح فكرة المعرفة نفسها عن طريق البحث في قوانينها وعناصرها

(1) Farber, Foundation, p 153.
(2) Ibid.

المؤسّسة؛ لأنّ ما تعنى به نظريّة كهذه هو فهم المعنى المثاليّ لعلاقات الخبرة قصد تحقيق موضوعيّة الفهم، وجعل صوره الخالصة وقوانينه واضحة ومتميّزة، وهو شيء لا يتحقّق إلّا في نظريّة للمعرفة تكون نظريّة لإمكان شروط العلم؛ لأنّها وحدها تهتمّ بالبنى الماهويّة للخبرات الخالصة ومعانيها، وهي لا تنطوي على أيّ توحيد يتّصل بالوجود الواقعي، كما إنّها لا تستخدم مقدّمات مشتقّة من العلم الطبيعيّ أو الميتافيزيقا أو علم النفس، أيّ إنّها نظريّة معرفة خالية من الفروض. وتحليل كهذا للمعرفة يحتفظ بقيمته حتى لو لم تكن أشياء العالم وعالم الطبيعة كلّه موجودين إلا كإمكانات خالصة[1].

ثمّ يطوّر هوسرل نظريّة المعرفة هذه لتصبح علمًا فلسفيًّا، أو فلسفة أولى تفسّر كلّ شيء استنادًا إلى أوّليّة الوعي الخالص الذي يملك وحده قدرة الإحاطة بالماهيّات حدسيًّا. ولذلك فمن الخطأ النظر إلى الفينومينولوجيا على أنّها نظريّة معرفة فحسب إلّا في مستوى "تحقيقات منطقيّة"؛ لأنّها علمٌ كلّيّ، على الأقلّ في مقصدها الأساس. وممّا لا شكّ فيه أنّها علم يتّخذ من العلوم الوصفيّة التي كانت ماثلة أمام هوسرل، عندما حاول تعيين ماهيّة العلم مستخدمًا التحليل الفينومينولوجيّ، نماذج. لكنّه سيحاول تخطّيها عندما قرّر أنّ في وسع الفلسفة بلوغ معرفة مطلقة بعدما جعل فعل المعرفة قادرًا على تأسيس موضوعه، وبالتالي يصبح هذا النوع من المعرفة سابقًا على كلّ ما يستطيع العلم الطبيعيّ تحقيقه؛ لأنّ الفلسفة وحدها هي التي تبلغ هذا النمط المطلق من التعرّف، وهي الضامن الوحيد الحقيقيّ لوجود أيّة سمة علميّة في العلوم الطبيعيّة نفسها[2].

إذًا فالفلسفة علم، لكنّها علم بطريقة لا يشاركها فيها أيّ علم آخر؛ لأنّ ما تبغي إليه وتقصده هو البحث في ما تكون عليه ماهيّة الأشياء،

(1) Farber, Foundation, p 31.

(2) Husserl, phenomenology and Crisis of philosophy, p 44.

لا تحصيل مجرّد معرفة صحيحة عمليّة والنفاذ إلى الصحّة المتأصّلة في ماهيّة موضوع ما تدرسه[1].

هذا، ولكنّ نظريّة المنطق الخالص، أو علم إمكان شروط المعرفة التي طمح هوسرل إلى جعلها البؤرة التي تلتقي فيها جميع العلوم وتتفرّع عنها، ستواجه صعوبات جمّة، وقد أشرنا سابقًا إلى استحالة اتّخاذ التاريخ نقطة ابتداء له في المنطق الخالص بحيث يجد فيه العناصر والمقولات والوحدة التفسيريّة التي تجعل منه علمًا، ويمكن تعميم ذلك إلى جميع علوم الإنسان في علاقتها بهذا المنطق. وإذا استثنينا الخلاف حول كون التاريخ فنًّا أو علمًا، ونظرنا إلى ما يصفه به هوسرل من كونه علمًا عينيًّا وصفيًّا من غير أن يقدّم لذلك أيّ تفسير أو تعليل، لاتّضح لنا عجز المنطق الخالص عن تقديم منظومة تفسيريّة يستخدمها المؤرّخون في تفسير الحوادث ليصبح جعل التاريخ علمًا عينيًّا وصفيًّا أمرًا مقنعًا بالنسبة إليه. ثمّ إنّ الظواهر الاجتماعيّة كذلك والإنسانيّة عامّة ليست ظواهر فيزيائيّة أو رياضيّة ليتأتّى لنا تفسيرها بواسطة مبادئ عقليّة منطقيّة وصوريّة. وهوسرل نفسه لم يقدّم لنا أيّ مسوّغ لزعم صوابيّة ردّ العلوم كلّها إلى المنطق الخالص أو علم إمكان شروط المعرفة الذي لا يمكننا النظر إليه إلا صدى لثقافته الرياضيّة، من غير أن نحصر دوافع هوسرل وأهدافه من وراء هذا المشروع بذلك. وهو نفسه قد بيَّن في[2] "المنطق الصوريّ والترنسندنتاليّ" أنّ العلاقة الأصيلة بين المنطق والعلم قد شُوّهت في العصور الحديثة، فبات المنطق، الذي كانت مهمّته دائمًا أن يكون نظريّة للمبادئ الخالصة للعلم، علمًا خاصًّا بعد أن ترك هذه المهمّة وكفّ عن التطوّر[3]، فضلّ طريقة وبات عاجزًا عن فهم معناه الحقيقيّ. وبدلًا من أن يهتمّ بالبحث عن المعايير الخالصة والضروريّة للعلم كما تقدّم، وإرشاد العلوم وقيادتها وتمكينها من

(1) Ibid.
(2) Husserl, formal investigations, V.1, p 2.
(3) Ibid.

صياغة مناهجها صياغة صحيحة؛ فقد ترك لعلوم الوقائع مسؤوليّة قيادته، وراح يتصوّر أنموذجه وأهدافه ومشكلاته على طريقتها[1].

إنّ الدافع الذي حدا بهوسرل إلى استئناف بناء علم شروط العلم كمنطق خالص هو العودة بالفلسفة إلى أداء وظيفتها الأصليّة، التي هي وظيفة العقل نفسه، حتّى تستطيع صياغة العلوم الجريئة صياغة عقليّة، بحيث لا يبدو الواحد منها إلّا امتدادًا للحكمة الكليّة كما صوّرها ديكارت. وبالتالي فأزمة العلم، التي راحت تتكشّف في العصور الحديثة وتلقي بظلالها على عالمنا، ناجمة عن غياب النظريّة الواحدة التي تفسّر البنية العقليّة الواحدة خلف تعدّد المظاهر التجريبيّة وتعدّدها. وإذا كان كلّ علم، نتيجة استقلال العلوم عن الفلسفة، قد قام على طريقته بتعيين موضوعه ومنهجه ومعاييره.. فقد بدا أنّ هوسرل كذلك يحاول أن يؤصّل للمنطق الخالص بنيّته في الاستقلال عنها، بحيث كان للرياضة على وجه الحصر النصيب الأكبر فيه... وذلك حين افترض أنّه لا يمكن أن نتّخذ أساسًا إلّا العلوم التي تشترك مع الرياضة في طبيعتها وماهيّتها ومنهجها، أي العلوم الصوريّة، وبذلك يصبح هو نفسه، أعني المنطق الخالص، إحدى ثمرات استقلال الرياضة عن الفلسفة.

ومهما كانت الانتقادات التي توجّه إلى المنطق الخالص، أعني إلى نظريّة هوسرل حول شروط إمكان العلم، فإنّه يظلّ من الضروريّ النظر إليه باعتباره نقدًا للمعرفة وللعلوم الشائعة في عصره، مع رغبته في البحث عن أساس متين لمعرفة جديدة وعلم فلسفي يعي مشكلاته وطرائق حلّها وشرعيّة مزاعمه. ولأجل ذلك كان سؤال هوسرل الدائم والذي وقف حياته للإجابة عليه هو: «ماذا تعني المعرفة وما الذي يكفل لنا البداهة المطلقة المحقّقة لكلّ متطلّبات الذهن؟». مفترضًا أنّ حلّه يتطلّب بلوغ أساس تقوم

(1) Ibid, p 3.

عليه كلّ معرفة تجريبيّة آنيّة متغيّرة ونسبيّة، أو كلّ معرفة ماهويّة صوريّة مثاليّة. وإذا كان قد بنى علمه الخاصّ للبحث في شروط إمكان المعرفة على المعنى، الذي هو جوهر فعل القصد، وبالتالي الأنا الترنسندنتاليّ، فقد اتّخذ من الوعي الخالص نقطة بدء قبليّة تمدّ التجربة بمعقوليّتها والمعرفة بديمومتها وثباتها، فلا يعود المنطق والحالة هذه سوى واحد من جهود الأنا لجعل العلم من حولنا عالمًا معقولاً.